الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين ـ سطيف2 ـ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مطبوعة في النظريات المعاصرة في علم الاجتماع الحضري

موجهة للسنة الأولى ماستر السداسي الأول

من إعداد الدكتور:
السعيد رشيدي

السنة الجامعية: 2015 – 2016

UNIVERSITE SETIF2

بسم الله الرحمان الرحيم

الفهرس:.....03
مقدمة:.....05
المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي.....06
تمهيد:.....07
I . علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة، المفهوم والمجالات واهم المفاهيم المرتبطة به.....07
أولا: علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة.....07
ثانيا: مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته.....08
ثالثا: أهم المفاهيم النظرية المرتبطة به.....09
رابعا: علاقة علم الاجتماع الحضري بعلم الاجتماع العام.....10
II . مفهوم النظرية الاجتماعية، وظائفها، وأسباب اختلافها.....10
أولا: مفهوم النظرية الاجتماعية.....10
ثانيا: وظائف النظرية الاجتماعية.....11
ثالثا: أسباب اختلاف وتعدد النظريات.....12
رابعا: تصنيفات النظرية الحضرية.....12
خلاصة.....13
المحاضرة الثانية: نظرية الفروق الريفية الحضري أو (الثنائيات).....14
تمهيد:.....15
أولا: نظرية الفروق الريفية الحضرية.....15
ثانيا: الثنائيات 16
1 . المجتمع المحلي والمجتمع العام عند فرديناند تونيز.....18
2 . المجتمع الحضري والريفي عند ابن خلدون.....19
3 . التضامن العضوي والآلي عند إميل دوركايم.....20
ثالثا: نظرية المحك الواحد والمحكات المتعددة.....21
رابعا: نظرية المتصل الريفي– الحضري.....22
خامسا: نظرية جوبرج في دراسة الفروق الريفية الحضرية.....25
خلاصة.....26
المحاضرة الثالثة: النظرية الايكولوجية الكلاسيكية.....27
تمهيد:.....28
1 . نظرية روبرت بارك.....28
2 . نظرية الدوائر المركزية لـ ايرنست بيرجس.....30

3 . نظرية القطاع لهومر هويت.....32
4 . نظرية النويات المتعددة لهاريس وألمان.....33
5 . النقد الموجه للنظرية الايكولوجية.....34
خلاصة.....35
المحاضرة الرابعة: الاتجاهات الايكولوجية الحديثة.....36
تمهيد:.....37
أولا: البدائل الايكولوجية لدراسة النمو الحضري.....37
ثانيا: . النظرية الايكولوجية المحدثة: كوين، أموس هاولي، شنور ودنكان.....37
ثالثا: . النظرية الايكولوجية السوسيو–ثقافية.....40
رابعا: . نظرية تحليل المناطق الاجتماعية.....41
خامسا: . نظرية الثقافة الحضرية لويس ويرث.....42
خلاصة.....45
المحاضرة الخامسة: النظرية النفسية الاجتماعية.....46
تمهيد:.....47
1 . ماكس فيبر ودراسة الحياة الحضرية.....47
2 . جورج زيمل والحياة العقلية للمتروبوليس.....50
3 . أوزفالد شبنجلر والثقافة الحضرية.....52
خلاصة.....54
المحاضرة السادسة: النظرية الماركسية المحدثة.....55
تمهيد:.....56
1 . هنري لوفيبفر والنقد الإنساني للتحضر.....58
2 . مانويل كاستلز والمسألة الحضرية.....59
خلاصة.....61
المحاضرة السابعة: تقييم التراث النظري الكلاسيكي لعلم الاجتماع الحضري وتياراته.....62
تمهيد.....63
أولا تقييم التراث النظري الأوروبي والأمريكي الكلاسيكي.....63
ثانيا علم الاجتماع الحضري بين التيار المحافظ والتيار الراديكالي.....64
الخاتمة:.....66
قائمة المراجع:.....67

مقدمة:

علم الاجتماع هو احد العلوم الاجتماعية، يهدف إلى الكشف عن تركيب المجتمع الإنساني، والتعرف على الظروف والقوى التي تؤثر فيه، ولهذا فهو يهتم بالمجتمعات بأنواعها سواء كانت ريفية أو حضرية، ويهتم بسلوك الجماعات في هذه المجتمعات وعناصر وأنماط ونتائج هذا السلوك، كما يهتم أيضا بالنظم الاجتماعية التي تنشأ لتقابل حاجات هذه المجتمعات، وبطبيعة التغيرات التي تطرأ على المجتمع ونظمه.

وفي هذا الإطار يرى كثير من الباحثين والعلماء أن القرن الماضي هو عقد التحضر السريع، وهذا التصور ينطوي على كثير من الصدق، فعلى الرغم من أن الدول الصناعية الغربية قد شهدت تحضراً مرتفعاً مع مطلع القرن التاسع عشر إلا أن هذا التحضر قد تعاظم خلال القرن العشرين. ثم واصل تعاظمه بعد الحرب العالمية الثانية حينما حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، وبدأت تشهد انفجاراً حضرياً، وبطبيعة الحال فإن هذا الانفجار الحضري يستدعيه بالضرورة كمية من المطالب والاحتياجات الطبيعية والمادية والمتغيرات في كثير من المجالات كالإسكان والتشييد والطرق والمواصلات والخدمات المختلفة.

ويمر المجتمع العربي بمرحلة تغير سريعة تزداد اتساعا وعمقا بانتشار التصنيع، وتطور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ويؤدي هذا إلى التغير السريع بطبيعته إلى ظهور مشكلات اجتماعية كثيرة أساسها التفاوت في درجات التغيير بين الجماعات المختلفة أو انعدام التوازن بين التغير الاقتصادي والاجتماعي في الجماعة الواحدة...الخ.

وفي هذا الإطار يتفق المختصون في مجال علم الاجتماع ونظرياته حول أهمية النظرية، على اعتبار أنها ضرورية ولازمة بالنسبة لكل العلوم، حيث أن علمية أي علم تكتسب من وجود نظريات حوله، كما أنها في علم الاجتماع بصفة عامة وعلم الاجتماع الحضري بصفة خاصة تزداد أهمية وتعقيدا وتصعب دراستها وفهمها من طرف الجميع، بحيث تبدوا كلمة نظرية نفسها محاطة بهالة من التعقيد. ورغم ذلك فإن النظرية تبقى ضرورية جدا حيث يعتبر وصف الواقع من الوظائف الهامة للنظرية، فهي تعمل على تحفيز العقل أو الفكر العلمي على خلق وإبداع تفسيرات جديدة لمشكلات أو تعقيدات خلقتها المشاهدة والتجربة في الواقع، مع إعطاء معنى لنتائج البحث من خلال جعلها ممكنة الاستيعاب، كما تقدم القاعدة المنطقية للتنبؤ الاجتماعي.

وهكذا وضمن هذا المنظور، قسمت هذه المطبوعة إلى مقدمة وسبعة محاضرات وخاتمة (حسب محاور مقياس النظريات المعاصرة في علم الاجتماع الحضري، السداسي الأول للسنة الأولى ماستر) تتناول المحاضرة الأولى منها مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته الأساسية، ثم ندخل إلى مفهوم التحضر والحضرية باعتبارهما من المفهومات التي يحدث فيها خلطاً كبيراً، ثم نشير إلى علاقته بعلم الاجتماع العام. أما المحاضرة الثانية فتعالج نظرية الفروق الريفية الحضرية. ثم المحاضرة الثالثة التي تتناول النظرية الايكولوجية الكلاسيكية. والمحاضرة الرابعة التي تتناول النظرية الايكولوجية المحدثة. وتعقبها المحاضرة الخامسة متناولة النظرية النفسية الاجتماعية. والمحاضرة السادسة تتناول النظرية الماركسية المحدثة. وأخيرا المحاضرة السابعة التي تتناول تقييم التراث النظري الكلاسيكي لعلم الاجتماع الحضري وتياراته انطلاقا أولا من

تقييم التراث النظري الأوروبي والأمريكي الكلاسيكي وانتهاء ثانيا بالموقف الراهن لعلم الاجتماع الحضري بين التيار المحافظ والتيار الراديكالي وأخيرا الخاتمة العامة.

المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي

تمهيد:

I . علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة، المفهوم والمجالات واهم المفاهيم المرتبطة به.

أولا: علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة.

ثانيا: مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته.

ثالثا: أهم المفاهيم النظرية المرتبطة به.

رابعا: علاقة علم الاجتماع الحضري بعلم الاجتماع العام.

II . مفهوم النظرية الاجتماعية، وظائفها، وأسباب اختلافها.

أولا: النظرية الاجتماعية المفهوم والتعريف.

ثانيا: وظائف النظرية الاجتماعية.

ثالثا: أسباب اختلاف وتعدد النظريات.

رابعا: تصنيفات النظرية الحضرية.

خلاصة.

المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي

تمهيد:

تهدف هذه المحاضرة أولا إلى التعريف بعلم الاجتماع الحضري (مفهومه ومجالاته) واهم المفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى علاقة علم الاجتماع الحضري بعلم الاجتماع العام. وثانيا إلى التعريف بمفهوم النظرية الاجتماعية، وظائفها، وأسباب اختلافها. وانتهاء بتصنيفات النظرية الحضرية.

I . علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة، المفهوم والمجالات واهم المفاهيم المرتبطة به.

أولا: علم الاجتماع الحضري ظروف النشأة.

لا شك أن نشأة وظهور علم الاجتماع قد جاء انعكاسا لمجموعة من التطورات البنائية التي شهدها المجتمع الأوروبي مع نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. حيث شهد هذا المجتمع أحداثا هامة خلال تلك الفترة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي (الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من تطور في نمط وقوى وعلاقات الإنتاج)، ولكن أيضا على الصعيدين السياسي والأيديولوجي (الثورة الفكرية والفلسفية، والثورة الفرنسية) تلك الأحداث جميعها أدت إلى تحول المجتمع الأوروبي من مجتمع إقطاعي زراعي تقليدي إلى مجتمع رأسمالي صناعي حديث. هذا التحول افرز العديد من المشكلات الاجتماعية، ومن ثم تطلب الأمر ضرورة وجود علم متخصص لدراسة تلك المشكلات وتشخيصها وفهمها وتحليلها وتفسيرها. ولذلك كان ظهور علم الاجتماع يمثل استجابة لتلك الأوضاع والتحولات البنائية.

ونظرا لان المجتمعات الحضرية كانت من أكثر المجتمعات المحلية تأثرا بتلك التحولات البنائية وما أفرزته من مشكلات اجتماعية، فان نشأة وتطور علم الاجتماع الحضري كعلم متخصص وكأحد فروع علم الاجتماع العام قد جاء هو الأخر استجابة لتلك التحولات من ناحية، ولدراسة وفهم وتحليل المجتمعات الحضرية بكل ما تتضمنه من بنى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وايكولوجية، وما تعكسه تلك البنى من مشكلات حضرية متباينة من حيث معدلاتها وظروف نشأتها وتطورها وأثارها المختلفة من ناحية أخرى.

وان كان هناك اختلاف كبير بين الباحثين والمهتمين في إرجاع الأصول الأولى لعلم الاجتماع الحضري إلى أوروبا أو أمريكا فمنهم من يرجع ذلك إلى أوروبا إذ يقول سعيد ناص في هذا الصدد إلى انه تشير معظم الكتابات والتحليلات إلى أن علم الاجتماع الحضري يدين في نشأته الأولى لأعمال عدد من رواد علم الاجتماع الأوائل في أوروبا بصفة خاصة ممن استجابوا للتحول الحضري الكبير الذي عايشوه، وممن وجهوا جهودهم في محاولة لإيجاد فهم دقيق لأشكال الحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع والتحضر.[1] ومنهم من يرجع أصوله إلى أمريكا وفي هذا الصدد يشير إسماعيل قيرة

[1] سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص.ص2.1.

إلا أن ثمة إجماع بين المهتمين بالتاريخ لعلم الاجتماع الحضري على انه كان في البداية علما أمريكيا، وظل كذلك لفترات طويلة.[1] إلا انه مهما يكن الأمر ومما لا يجادل فيه فإن علم الاجتماع الحضري قد أخد من هذا وهذا.

ثانيا: مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته.

1. مفهوم علم الاجتماع الحضري:

يعرف علم الاجتماع الحضري بأنه فرع من فروع علم الاجتماع العام يستخدم مناهجه، وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري. الذي يتميز بالجماعات الثانوية وانقسامية الأدوار وتزايد معدلات الحراك الاجتماعي، والمجتمع الحضري الذي يتميز بكبر الحجم، وكثافة السكان، واللاتجانس هو العامل الأساسي الذي نفسر في ضوئه كافة الأشكال الاجتماعية التي تظهر في المدينة.[2]

وتعرفه الدراسات التقليدية على انه طريقة منظمة لتقصي ودراسة الحقائق المتعلقة بالايكولوجيا البشرية، المجتمع المحلي الحضري، المشاكل الحضرية، السياسات والتخطيط والتحضر.[3] ويعرف كذلك بأنه علم اجتماع حياة المدينة، وينظر إلى المدينة ويحللها كظاهرة اجتماعية في ذاتها إلى جانب دراسة المشكلات الخاصة بها.[4] كما يعرف كذلك بأنه العلم الذي يهتم بتأثير حياة المدينة في أنماط السلوك والعلاقات والنظم، كما يدرس أنماط المدن ونشأتها ومشكلاتها. ويدرس الظواهر الاجتماعية الحضرية، ويهتم في المحل الأول بدراسة المدينة.[5]

ويتضح مما سبق أن علم الاجتماع الحضري يتناول موضوع واسع. الموضوع الذي يوحد مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك والمتماسك ضمن علم الاجتماع، ذلك أنه يرتبط عند البعض بطريقة منهجية لنوع معين من الفضاء الاجتماعي، والساحة الحضرية. والسليم أن موضوع علم الاجتماع الحضري يتضمن الظواهر الاجتماعية التي تم إنشاؤها أو تغييرها من قبل المدن. وقد تشمل الآثار الحضرية طبيعة التجربة (الشعور العجز أو الحرية والنفور من الغرباء، والحياة الاجتماعية ثرية التنوع والتعرض لثقافات فرعية متعددة، أو التسامح لأنواع مختلفة من الناس)، التأثيرات على السلوك (والتي أصبحت جزءا من حركة اجتماعية أو الانخراط في شكل من الانحراف)، وظهور أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي (جديد الأحزاب السياسية أو الثقافات الفرعية)، أو تحولات التركيز في أهداف السياسة الاجتماعية (لتحقيق التوازن بين ظروف المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية أو لخفض ووضوح أعداد المشردين الذين يتجمعون في أحياء المدن). ومن ثم فعلم الاجتماع الحضري يشير إلى دراسة الظواهر الاجتماعية في المدينة. وغيرها من الأمور التي تحدث في المدينة، تماما كما تحدث في أماكن أخرى.[6]

2 . مجالاته:

---

[1] إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، **2004**)، ص.03.

[2] احمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص ص.498.497.

[3] إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، **2004**)، ص.13.

[4] محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، (مصر العربية للنشر والتوزيع، 2010)، ص.16.

[5] فراس عباس البياتي، علم الاجتماع دراسة تحليلية للنشأة والتطور، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)، ص.25.

[6] William G. Flanagan, **Urban Sociology, Images and Structure,** 5Ed, (Usa:Rowman & littlefield publishers, Inc, 2010), P.369.

فكما هو معروف فإن المواضيع الأساسية التي طرحتها الدراسات التقليدية في علم الاجتماع الحضري هي: الإيكولوجية البشرية والمجتمع المحلي والمشكلات الحضرية والسياسات والتخطيط والتحضر. من جهة ثانية فقد اجتهد الكثير من الباحثين في تصنيف معالم النظرية الحضرية. واختلفت بالتالي من باحث إلى آخر تبعا للاختلافات في موضوع البحث ومجال الدراسة وتنوع البيانات والتوجه الحضري... الخ.[1]

ويمكن حصر أهم مجالات ومواضيع علم الاجتماع الحضري في النقاط التالية:

- دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المجاورة لها.
- دراسة البنى الاجتماعية للحياة الحضرية.
- دراسة المشكلات الاجتماعية في المدينة.
- دراسة المدينة ودورها التاريخي وتطورها وبناؤها.
- دراسة الإيكولوجيا الحضرية والعلاقات بين المجتمع وبيئته الطبيعية.
- دراسة التأثيرات الاجتماعية للحياة الحضرية.[2]

ثالثا: المفاهيم النظرية ذات صلة بعلم الاجتماع الحضري:

ثمة خلط بين مفهومي التحضر والحضرية من جانب بعض المتخصصين في علم الاجتماع الحضري، ويتضح هذا الخلط عندما يستخدم هؤلاء احد هذين المفهومين للدلالة على الأخر، أو عندما يكتفون باستخدام احدهما للدلالة به على كليهما. الأمر الذي يؤكد على ضرورة التمييز بين المفهومين.

1 . مفهوم التحضر: قصد بالتحضر هنا العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة، بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن.[3]

2 . مفهوم الحضرية: ونظرا لان مفهوم الحضرية مفهوما واسعا وذلك لأنه يتصل بكل مظاهر أسلوب الحياة الحضرية، بما يشتمل عليه من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فإن البعض يرى أن الحضرية تمثل المنتج النهائي لعمليات التحضر.[4]

3 . مفهوم المدينة: لقد اتفقت الهيئات الدولية (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) على اعتبار كل تجمع سكاني يزيد عن **20.000** نسمة مدينة. وذلك لتسهيل المقارنات الدولية.[5] هذا وقد عرفها ويرث على أنها موطن للإقامة كبير نسبيا وكثيف ودائم للأفراد غير متجانسين اجتماعيا.[6]

---

[1] اسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.**25**.

[2] فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص.35.

[3] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)، ص.23.

[4] سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات، ط**1**، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، **2006**)، ص.**15**.

[5] عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، ص.25.

[6] Yves grafimeyer et isac joseph, **l'école de Chicago**, 1er édition, (cru : les éditions du champ urbain, 1990), p.257.

رابعا: علاقة علم الاجتماع الحضري بعلم الاجتماع العام

يعتبر علم الاجتماع الحضري ميدانا معرفيا وتطبيقيا لعلم الاجتماع العام، لأنه يستخدم نظرياته ومناهجه في دراسة المدينة التي تتجاذبها عدد من العلوم الإنسانية والاجتماعية.[1] وانطلاقا من ذلك تتجسد هذه العلاقة بين علم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع العام على مستويات ثلاثة هي: الموضوع والنظرية والمنهج.

فقد أشار سيجوبرج إلى أن علم الاجتماع الحضري في سياقه العام بمثابة الدراسة السوسيولوجية للمدينة ولحياة المدينة الحضرية، وبذلك فهو امتداد للدراسة السوسيولوجية لعلم الاجتماع والذي يهتم بشؤون المجتمع البشري بوجه عام. وإذا كانت العلاقة بين علم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع قوية من حيث موضوعات الدراسة، فمما لا شك فيه أن الذي يصيغ دراسته بالطابع السوسيولوجي هو اتساقه من حيث الأطر النظرية، والأسس المنهجية مع النظريات السوسيولوجية لعلم الاجتماع، وكذلك مع المناهج وطرق وأساليب البحث التي يقوم عليها هذا العلم.[2]

II . مفهوم النظرية الاجتماعية، وظائفها، وأسباب اختلافها.

أولا: مفهوم النظرية الاجتماعية:

انطبعت بدايات القرن التاسع عشر بوطأة الثورتين اللتين انتهى بهما القرن السابق، الثورة الصناعية والثورة الفرنسية. إنها أحداث من طبيعة ومستوى مختلفين قاسمهما المشترك قد يكون الشعور بالقطع الذي ولداه، فتكوين مناطق صناعية جديدة وتطور الآلات الحديثة وانقلاب العلاقات بين المدن والأرياف وبروز بروليتاريا تتكدس في ضواحي المدن كل ذلك خلق مشاكل جديدة.[3] فكان هذا منعطفا فكريا كبيرا في ظهور النظريات الاجتماعية الملبية لمتطلبات الواقع الجديد.[4] كما كانت هذه النظريات في أوروبا بمثابة رد فعل للازمات الاجتماعية، وعامل تأثير على اهتمام مفكري أوروبا الاجتماعيين بالسياسة والاقتصاد والرأي العام. فالقواميس تحدد عموما النظرية كهيئة أو نظام من الأفكار التي تشرح واحد أو أكثر من جوانب الواقع.[5]

ويمكن بالتالي، اعتبار النظرية الحضرية، مجموعة فرعية من النظرية الاجتماعية، تمتلك مفردات مفاهيمية مشتركة مع النظرية الاجتماعية، غير أن النظرية الحضرية تتميز عن هذه الأخيرة بإقتناعها بأن الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية مختلفة في المدينة مقارنة مع أنواع أخرى من المجتمعات، وهي غير مستقرة ومعرضة للخطر من

---

[1] اسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.**02**.

[2] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص ص.**39.40**.

[3] جان ميشال برتيلو، بناء علم الاجتماع، تعريب جورجيت الحداد، ط1،(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1999)، ص.09.

[4] ياس خضير البياتي، النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، ط1، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002)، ص.43.

[5] Alan Harding, talja blokland, **Urban Theory,** A critical introduction to power, cities and urbanism in the 21st century, (London: sage, 2014), p.13.

قبل العالم غير الحضري. لذلك التمييز الأول الذي يجب علينا أن نلاحظه هو أن الحياة الحضرية ليست عالمية ولا في كل مكان، وأنه نتيجة لذلك، فإنه يشكل مجموعة معينة من المشاكل النظرية بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في فهم مجمل الأنشطة لوظائف أفضل.

ومن ثم فالنظرية الحضرية، تتناول جانبا أو أكثر من التجربة الحضرية – ثقافة الاستهلاك والصراع والمجتمع – والتي تفسر بأوسع معانيها. باعتبار أن الثقافة تشمل نظم الاعتقاد، جنبا إلى جنب مع البيئة المادية المبنية (المباني والجسور والشوارع والحدائق)، ومحتويات وسائل الاتصال (الصحف والكتب والتلفزيون والإذاعة، والإنترنت، وغيرها)، وكذلك الإنتاج الثقافي التقليدي (الفن والمسرح والأدب، اوركسترا الموسيقى) والثقافة الشعبية (أفلام، والأزياء، والكتب المصورة، والموسيقى الشعبية).[1]

ومن ثم يمكن القول بأن النظرية ليست ثابتة، فقد تكتشف من خلال الأبحاث العلمية، ويمكن تعديلها أو صياغة تفسيرات جديدة للظاهرة وذلك لسببين: الأول هو أن النظرية صورة مصغرة للواقع مفسرة لأجزائه وشخوصه ومؤثراته وارتباطاته. والثاني هو أن الواقع متغير دائما، وهذا يعني أن أي تغيير في الحقائق يؤدي إلى تغيير في نصوص وتقييمات النظرية. لذلك فإن نصوص النظرية ينبغي أن تكون مرنة وقابلة للتعديل والتطوير والتنقيح حتى تظل النظرية موجهة للبحث الامبريقي. إن النظرية الاجتماعية ينبغي أن تستقرئ وتتنبأ بأحداث المستقبل وظواهره الاجتماعية مثلما تقوم بتشخيص وتفسير أسباب الأحداث الماضية للظواهر الاجتماعية.[2]

2 . ووظائف النظرية الاجتماعية:

هناك عدة وظائف يمكن للنظرية العلمية تحقيقها أهمها ما يلي:

1 . الوظيفة التنظيمية، فالواقع الاجتماعي يتضمن ألاف الظواهر المادية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية المتداخلة، وهذا لا يمكن لأي عقل أن يستوعبها ويفهمها بشكل منتظم إلا من خلال نسق أو بناء علمي قادر على أن يختصرها وينظمها ويقدمها أمام العقل في صياغات مختصرة واضحة مفيدة.[3]

2 . الوظيفة التفسيرية، فالنظريات السوسيولوجية تحاول تفسير الواقع الاجتماعي بظواهره وعملياته وتحولاته.

3 . الوظيفة التنبؤية، فالعلم التجريبي أو الواقعي يستهدف فهم وتفسير الظواهر المدروسة من خلال الوقوف على القانون الذي يحكمها، وهذا الفهم العلمي للظواهر المدروسة هو الذي يسمح بالتنبؤ بها تمهيدا للتحكم فيها.

4 . الوظيفة التطبيقية أو العملية أو النفعية. فلم يعد العلم يدرس لذاته، فالهدف النهائي هو الاستفادة منها في صالح المجتمعات البشرية.

5 . وظيفة الخصوبة وإنتاج المزيد من التصورات والأبحاث العلمية، فالنظرية العلمية تؤدي إلى طرح أفكار وفرضيات وتساؤلات ومشكلات تحتاج إلى بحوث. وهذا ما يؤدي إلى التراكم المعرفي الذي هو أساس البناء العلمي الصحيح.[4]

---

[1] Simon Parker, **Urban theory and the urban experience**, encountering the city, (New York: Routledge, 2004), p.04.

[2] ياس خضير البياتي، مرجع سابق، ص.22.

[3] نبيل السمالوطي، نظريات علم الاجتماع، دراسة لواقع علم الاجتماع في العالم العربي، (القاهرة: دار الكتب، 2007)، ص.108.

[4] نبيل السمالوطي، المرجع السابق، ص.110.

ثالثا: أسباب اختلاف وتعدد النظريات

ارتبطت النشأة الأولى للنظرية الاجتماعية بعاملين هما: تاريخية النظرية وارتباطها بالأحداث والوقائع، أي البحث عن التفاعلات الواقعية وعلاقتها ببناء النظرية وتأثير الأحداث عليها. أما العامل الثاني فهو مرتبط بالأصول الفكرية للنظرية ومدى قدرتها في التعبير عن انتماءاتها الاجتماعية والسياسية.[1]

فقد بات من المؤكد أن تباين الاتجاهات في علم الاجتماع، وتعدد النظريات لا يعود إلى حداثة هذا العلم وجدته كما يزعم البعض، فقد مضى على ظهوره فترة من الزمن تكفي – على الأقل– لمشاهدة وقياس الاتجاه الذي يسير فيه، هل هو نحو التوحد على منهج واحد، ونظرية واحدة أم انه سيظل على تفرقة؟ والظاهر أن هذا العلم يندرج في العلوم الثقافية، والثقافة على خلاف الحضارة لا تأخذ اتجاها واحدا ولا طريقا واحدا، ولهذا فتباين هذه الاتجاهات يعود إلى طبيعة الموضوع الذي يعالجه كما يرتبط باتجاهات الباحثين وعقائدهم ومذهبياتهم.[2] ولذلك لم يكن نشوء النظرية بمعزل عن الواقع الاجتماعي والسياسي.[3]

ومن ثم فإن النظرية الاجتماعية تتباين وتتعدد تبعا لعدد من الأبعاد: مستوى الشكل، التفسير، الايدولوجيا، الموضوعية، ونوع التفسير (تفسير على مستوى الوحدة الكبيرة أو على مستوى الوحدة الصغيرة)، ومحور الاهتمام (البناء الاجتماعي أو العملية)، والعوامل المستخدمة في التفسير (العوامل الطبيعية، البيولوجية أو العوامل الاجتماعية).[4]

ويمكن لنا تفسير هذا التعدد في النماذج السوسيولوجية في ضوء ما يطلق عليه هوايتهيد فترات الانتصار فقد أشار هذا الباحث في كتابه العالم الحديث إلى أن لكل نظرية من النظريات المتنافسة فترة انتصار معينة. ويشير ابنهيمر عالم الطبيعيات المشهور إلى أن هناك مكانا متسعا للعديد من المداخل والآراء لفهم النظام الذري، ويذهب إلى ضرورة استخدام أكثر من طريق في العلم من اجل التوصل إلى الاكتشافات المنشودة. ويجب أن يسود نفس الموقف الذي أشار إليه ابنهيمر في مجال العلوم النووية، داخل العلوم الاجتماعية. وهذا يعني انه من اللازم أن نعتاد على تنوع الآراء والنظريات والنماذج التي تقدم لتفسير المجتمع والواقع الاجتماعي.[5]

رابعا: تصنيفات النظرية الحضرية

المحاولات المبذولة لتحديد معالم النظرية الحضرية اختلفت تصنيفاتها من باحث إلى آخر تبعا للمحك الذي يستخدمه (التعاقب، نوع المشكلات أو القضايا المثارة، نوع البيانات التي استخدمت في معالجة المتغير، الموضوع، المناطق الجغرافية، التوجيه النظري...الخ).[6]

---

[1] ياس خضير البياتي، مرجع سابق، ص.43.

[2] مراد زعيمي، علم الاجتماع رؤية نقدية، (قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال جامعة منتوري، 2004)، ص.9.

[3] ياس خضير البياتي، مرجع سابق، ص.20.

[4] ياس خضير البياتي، المرجع السابق، ص.37.

[5] نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص.72.

[6] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.25.

وتشير معظم الكتابات إلى أن ثمة اتجاهين نظريين ينطلق منهما معظم علماء الاجتماع الغربيين في دراسة المدينة هما:[1]

الاتجاه الايكولوجي: والذي يسلم بأن جوهر المدينة يتمثل في تركز عدد كبير من السكان في منطقة محددة. ويهتم هذا الاتجاه بدراسة تأثير حجم المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي. وتتمثل القضية الأساسية التي ينطلق منها هذا الاتجاه في أن عدد سكان المنطقة يلعب دورا أساسيا في تحديد طابع التنظيم الاجتماعي السائد فيها. ومن بين أساليب العناصر الأساسية التي يستند إليها التنظيم الاجتماعي هي أساليب توزيع القوة وتنفيذ القرارات وأساليب الاتصال...الخ.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الاتجاه التنظيمي: والذي ينطلق من دراسة الأنماط السلوكية الصادرة عن السكان الحضريين. ويسعى هذا الاتجاه إلى تحقيق هدف أساسي هو دراسة العمليات التي من خلالها تنمو المدن أو تنكمش.

وثمة اتجاه أخر يسعى إلى تفسير التنظيمات الايكولوجية والحضرية في ضوء القيم الاجتماعية الثقافية وهو الاتجاه القيمي، حيث يستند إلى التوجهات القيمية كمتغير أساسي. وتندرج أعمال ماكس فيبر تحت هذا الاتجاه. حيث اعتبر القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات مستقلة، واتخذ من البناء الاجتماعي متغيرا تابعا. فضلا عن اهتمامه بدور القيم الدينية في تطور المشروعات الاقتصادية.[2]

ومن بين هذه التصنيفات نجد تصنيف عبد العاطي السيد الذي يذهب إلى تقسيمها كما يلي:

أ . النظرية الايكولوجية.

ب . النظرية النفسية الاجتماعية.

ج . نظرية الثقافة الحضرية.

د . الاتجاهات الحتمية: الاتجاه الاقتصادي، الاتجاه التكنولوجي، الاتجاه القيمي، واتجاه القوة.[3]

أما عن المحاولات التصنيفية الحديثة فإنها تركز على ما يلي:

1 . المداخل المكانية (المدخل الايكولوجي، المداخل البيئية، نظرية المكان المركزي، نظرية الموقع، نظرية أقطاب النمو، نظرية وسائل الاتصال، نظرية الحجم الأمثل للمكان الحضري...الخ).

2 . المداخل السوسيوثقافية (طريقة الحياة، أنماط السلوك، خصائص الحضرية، أشكال التنظيم الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية...الخ).

3 . المدخل التنظيمي (تحليل العمليات الاجتماعية الحضرية، الجوانب النظامية، المجاورات، التنظيمات الطوعية...الخ).

4 . مدخل الاقتصاد السياسي (الاهتمام بإنتاج المدن...الخ) وينقسم إلى اتجاهين ظهرا خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين وهما الاتجاه الفيبري المحدث والاتجاه الماركسي المحدث.[1]

---

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.67.

[2] سعيد ناصف، المرجع السابق، ص.67.68.

[3] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.26.

الخلاصة:

مما لا شك فيه بأن لأي علم موضوع ومنهج يستند إليه هذا العلم ونظرية يفسر من خلالها هذا الطرح أو ذاك. وعلم الاجتماع الحضري موضوعه هو بشكل عام الحياة في المدينة، وله مناهجه ونظرياته ومداخله كما رأينا سابقا.

المحاضرة الثانية: نظرية الفروق الريفية الحضرية

تمهيد:

أولا: نظرية الفروق الريفية الحضرية.

ثانيا: نظرية الثنائيات أو المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.

ثالثا: المجتمع المحلي والمجتمع العام عند فرديناند تونييز.

رابعا: المجتمع الحضري والريفي عند ابن خلدون.

خامسا: التضامن العضوي والآلي عند إميل دوركايم.

سادسا: نظرية المحك الواحد والمحكات المتعددة.

سابعا: نظرية المتصل الريفي– الحضري.

ثامنا: نظرية جوبرج في دراسة الفروق الريفية الحضرية.

خلاصة.

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.27.

المحاضرة الثانية: الثنائيات الريفية الحضرية

تمهيد:

مسألة الاهتمام بالظاهرة الحضرية، شأنها شأن باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى، نجدها حاضرة بقوة عند الرواد الأوائل في علم الاجتماع، ويرجع الاهتمام المتزايد بالظاهرة الحضرية إلى التحولات والتغيرات الاجتماعية الكبرى التي تعرضت لها المدينة في الدول الغربية، وما ترتب عنها من انعكاسات كبيرة على البناء العام للمجتمع، مما استرعى الانتباه السوسيولوجي لعلماء الاجتماع الذين حاولوا مقاربة الظاهرة الحضرية، والملاحظ في مقاربتهم هذه، حظور ثنائية المقارنة بين البادية والمدينة. لأن معظم علماء الاجتماع وهم يتحدثون عن المدينة أو الظاهرة الحضرية، ينطلقون صراحة أو ضمنا من مقارنتها مع البادية أو الظاهرة القروية .

أولا: نظرية الفروق الريفية الحضرية.

لقد شغلت الفروق الريفية الحضرية كثيرا من علماء الاجتماع، إذ تبين صعوبة تناول خصائص وسمات المجتمع المحلي الريفي دون أن تقابلها وتربطها بخصائص وسمات المجتمع المحلي الحضري، فبجانب علاقة القوة التاريخية التي تربط بين هذين المجتمعين المحليين، فان المقابلة بينهما دفعت عددا من العلماء إلى تبني فكرة المتصل الريفي – الحضري. حيث لاحظ علماء الاجتماع الأوائل وجود اختلافات واضحة بين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية، خاصة في نمط الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، التي يتميز بها كل مجتمع. وقد وجد أن سكان الريف تغلب عليهم البساطة والتعصب للقرابة، والتجاور المكاني، والتعاون بينما يتميز سكان المدينة بغلبة المنفعة الشخصية والعمل من أجل المصالح الخاصة، كما تطغى عليهم الماديات، ويوجد في المدينة كثير من المشاكل مثل الانحراف الأخلاقي والسرقات. ومن ثم أصبح من الممكن وضع سمات وخصائص أي من المجتمع الريفي أو الحضري على احد طرفي هذا المتصل، بحيث يترجم هذا الطرف أو ذاك السمات والصفات المعينة لأي من هذين المجتمعين المحليين في صورته الفرضية

البحثة، وبحيث يأخذ كل مجتمع واقعي مكانا على هذا المتصل قد يقترب من أي من الطرفين دون أن ينطبق على إحدى نهايتي هذا المتصل.[1]

النقد الموجه لنظرية الفروق الريفية الحضرية:

وعلى الرغم من الأهمية النظرية التي تنطوي عليها النماذج المثالية والثنائيات التي اعتمد عليها هؤلاء في تفسيرهم للفروق الريفية الحضرية، إلا أن الاعتماد عليها الآن يعد مسالة مستحيلة في ظل عمليات التغير الاجتماعي والثقافي التي تشهدها المجتمعات بشكل عام منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. تلك التغيرات التي بات من المستحيل معها أن نجد انفصالا واستقلالا واضحا بين ما هو ريفي، وما هو حضري. كتلك الأوضاع التي كانت سائدة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. بمعنى أن هذه الثنائيات قدمها العلماء خلال مرحلة معينة، ومن خلال دراستهم للواقع الحضري والريفي الأوروبي، ومن ثم فهي تتناسب وخصوصية تلك المجتمعات خلال تلك المرحلة.[2]

ومع ذلك القضية لا تزال حتى اليوم تمثل موضوعا خلافيا لم يحظ بعد بدرجة من جانب العلماء والباحثين. إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن لا زالت غامضة وينقصها الوضوح والتحديد، أو كما يطلق عليها البعض إنها – أي قضية الفروق أو العلاقات الريفية الحضرية– مفهوم إسفنجي مرن، يكتنفه كثير من الغموض والخلط والاضطراب، فمصطلح ريفي ومصطلح حضري لم تستقر الآراء بعد حول مدلول كل منهما. ولقد ترتب عن التقدم الصناعي والتحضر، وتطور وسائل الاتصال بمختلف أشكالها، والتقدم التكنولوجي وخاصة في ميدان الإنتاج الزراعي، وانتشار التعليم الرسمي،...ترتب على ذلك كله أن اتخذت قضية الفروق الريفية – الحضرية وضعا في الدول الصناعية المتقدمة يختلف عنه في دول العالم الثالث.[3]

فالباحثون الغربيون مختلفون فيما بينهم حول هذه القضية في مجتمعاتهم الصناعية المتقدمة. ففريق منهم يرى – من خلال نتائج دراسات حول الموضوع– أن الفروق الريفية الحضرية لم تعد تمثل قضية ذات بال، لأنها تتضائل باستمرار، وأنها في سبيلها إلى الاختفاء والزوال. وذلك في الوقت الذي يقرر فيه فريق أخر أن هذه الفروق لم تزل موجودة، وأنها سوف تظل باقية.

وأما عن وضع هذه القضية في بلدان العالم الثالث، فانه يتخذ شكلا أخر، فالفروق الريفية الحضرية في هذه البلدان واضحة وملموسة، كما أن العلاقات الريفية الحضرية ذات طبيعة خاصة في كل بلد منها تبعا لخصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

غير أن هناك اتجاها عاما يميز هذه العلاقات الريفية – الحضرية في تلك البلدان، وهو أن النمو الحضري السريع الذي تشهده المدن الكبرى في هذه البلدان بفعل التوسع في التصنيع، والهجرة الريفية الحضرية. وفضلا عن ذلك، فإن

---

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2003)، ص.37.

[2] سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص.69.

[3] محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: دار الكتب، 2007)، ص.211.

هذه البلدان تشهد تفاعلا وتأثيرا متبادلا بين المدينة والقرية. وفي الوقت الذي يحدث فيه تريف للمدينة، تشهد القرية على الجانب الأخر عملية تحضر.[1]

ثانيا: نظرية الثنائيات أو (المجتمع الريفي والمجتمع الحضري):

تعتبر الثنائيات الاجتماعية من المداخل النظرية التي مازالت تحظى باهتمام الدارسين الذين يحاولون تقديم تفسير ملائم لمكونات البناء الاجتماعي الحضري في ضوء ثنائيات تقليدية وحديثة. وفي السياق نفسه نجد تيارات نظرية تركز على الثنائية الريفية – الحضرية، وأخرى تطرح تصورا مغايرا لفهم خصائص المدينة في ضوء المتصل الريفي – الحضري.[2] فقد شغلت الفروق الريفية الحضرية أذهان الكثير من علماء الاجتماع وتوصل بعضهم إلى تطوير عدد من الثنائيات، أي المقابلة بين نموذج أو تصور معين للمجتمع الحضري، ونموذج أو تصور مقابل له للمجتمع الريفي. والاهتمام بإبراز السمات المميزة لكل نموذج منهما.[3] وعلى هذا الأساس تختلف المجتمعات الريفية عن المجتمعات الحضرية في عدة جوانب مثل طريقة حياة أبناء كل منهما، وحجم المجتمع... ويذهب ستجليس إلى أن هذين النوعين من المجتمعات يختلفان من حيث ثلاثة أبعاد أساسية هي: أولا المهنة أو ما يعمله أبناء كل منهما، وثانيا اتجاهاتهم الاجتماعية وتوجهاتهم القيمية، وثالثا نوع العلاقات الاجتماعية التي تسود داخل كل منهما، أو نوع التضامن الاجتماعي القائم.

فالمجتمعات الريفية تتسم بصغر الحجم والتجانس في الأعمال والمهن وسيادة الاتجاهات المحافظة والقيم الروحية والدينية، بعكس الحال بالنسبة للمجتمعات الحضرية التي تتسم بالكبر النسبي والتباين في الأعمال نتيجة لسيادة التخصص وتقسيم العمل، إلى جانب انتشار الاتجاهات التجديدية والعلمانية.[4] ويمكن توضيح طبيعة الاختلاف بين المجتمع الريفي والحضري من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية، وانعكاساتها على نوع التضامن السائد، في ضوء مفاهيم العلاقات الأولية والثانوية. فالعلاقات داخل المجتمع الأول تقوم على أساس أولي بينما تقوم في المجتمع الثاني على أساس ثانوي.

وقد صدر العديد من الدراسات التي تحاول التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية لعدة أهداف علمية وعملية. ولكن هذه الدراسات لم تتفق حول هذه النقطة، أو حول تحديد معيار التمييز. ولهذا يحسن أن نذكر أهم الاتجاهات في هذا الصدد:

أولا: الاتجاه الإحصائي: ويركز أنصار هذا الاتجاه على حجم المجتمع، أو عدد سكانه، فالمجتمع الريفي هو ذلك المجتمع الذي يقل عدد أفراده عن حد معين، والمجتمع الحضري هو ذلك المجتمع الذي يزيد عدد سكانه عن حد معين.[5]

---

[1] محمد الجوهري، المرجع السابق، ص.212.

[2] إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004)، ص.28.

[3] محمد الجوهري، مرجع سابق، ص.189.

[4] نبيل السمالوطي، البناء النظري لعلم الاجتماع، ج1، مدخل لدراسة المفاهيم والقضايا الأساسية، ط5، (القاهرة: دار الكتب، 2007)، ص.159.

[5] نبيل السمالوطي، المرجع السابق، ص.160.

الاتجاه المهني: ويقوم هذا التصنيف طبقا للمهنة التي يمتهنها اغلب أعضاء المجتمع، ويفترض أنصار هذا الاتجاه أن الاختلاف المهني يستتبع الاختلاف في العديد من الخصائص الاجتماعية الأخرى.

الاتجاه الإداري: وهنا يقوم التصنيف إلى ريف وحضر على أساس الوحدات الادارية داخل الدولة. فالتقسيم الاداري للدولة هو الذي يحدد المناطق الريفية والحضرية.

الاتجاه الاجتماعي: يرفض أنصار هذا الاتجاه كافة الاتجاهات السابقة في التفرقة بين الريف والحضر، على أساس أن الفوارق الأساسية لا تكن في العدد والحجم أو التحديد الإداري، بقدر ما تكن في نسق القيم السائدة وطبيعة العلاقات والتفاعلات القائمة، ونماذج الجماعات المنتشرة، ونوعية المعايير التي تنظم سلوك الناس، وأنماط الضبط السائدة داخل المجتمع...الخ.[1]

نقد نظرية التقسيمات الثنائية:

على الرغم من الأهمية النظرية التي قد تنطوي عليها فكرة الثنائيات، إلا أن كثيرا من علماء الاجتماع يعتقدون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها في التمييز بين المجتمعين الريفي والحضري. وهذا ما يفسره كثرة التحفظات التي أثيرت حول فكرة الثنائيات التي يقررها بعض علماء الاجتماع.

ويلاحظ البعض أنه ليس ثمة خط فاصل يمكن أن يميز بين المجتمعين الريفي والحضري، حيث إن كثيرا من المجتمعات كانت في فترة سابقة مجتمعات قروية، ثم تطورت بشكل تدريجي وليس بشكل مفاجئ. وهذا ما نشاهده في كثير من الدول النامية.

حيث يرى البعض أن أول نقد يمكن أن يوجه إلى فكرة الثنائيات هو عدم استيعابها لجميع أشكال المجتمعات التي مرت بها البشرية عبر تاريخها الطويل.

والملاحظ على هذه الثنائيات كذلك قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التي توجد بالفعل، أو التي وجدت من قبل في مراحل تاريخية معينة. وإذا أمعنا النظر في هذه الثنائيات لاحظنا وجود شبه بينها. فهؤلاء العلماء يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفا ثابتا لا يتغير أبدا بنمط أخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من إجراء حسابات عقلية، والدخول في علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين. ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فيما يتعلق بكثير من التفاصيل.[2]

وإذا ما نظرنا إلى هذه الثنائيات فإننا نلاحظ بعض التشابه الواضح فيما بينها، حيث أن بعض علماء الاجتماع الأوائل يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد، وترسم له موقفا ثابتا لا يتغير بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال، يمكنه من إجراء حسابات عقلية ويدخل في علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين.

---

[1] نبيل السمالوطي، المرجع السابق، ص.161.

[2] محمد الجوهري، مرجع سابق، ص.190.

وإذا رجعنا إلى هذه الثنائيات، فإننا نجد على سبيل المثال أن التفرقة التي أقامها فرديناند تونيز بين المجتمعين الحضري والمحلي ما هي إلا تفرقة بين المجتمعات الرأسمالية الحديثة القائمة على التعاقد، والمجتمعات التقليدية القائمة على العرف والتقاليد، كما أن التقسيم الذي اتخذه هربرت سبنسر الذي ميز فيه بين أربعة أشكال من المجتمعات هي المجتمعات البسيطة والمجتمعات المعقدة والمجتمعات الأكثر تعقيدا والمجتمعات بالغة التعقيد. يبدو أيضا تقسيما ناقصا، خاصة أن الأشكال الثلاثة الأولى من هذه المجتمعات لا تشمل إلا المجتمعات المتحضرة.

ثالثا: المجتمع المحلي والمجتمع العام عند فرديناند تونيز:

يمثل مبدأ العلاقات الإنسانية، أو الحقائق الاجتماعية المجردة الأساس لنظرية تونيز، ويقوم المبدأ على التمييز بين مفهومين أساسيين هما المجتمع المحلي والمجتمع العام. ويعتبر كل منهما صورة من جانب واحد لواقع الحياة الاجتماعية. ولقد قصد تونيز بهذين المفهومين الإشارة إلى التباين الشكلي أو التصوري الواضح بين نمطين أساسيين من أنماط الحياة الاجتماعية وهما نمطان متعارضان لصور اجتماعية واقعية ملموسة. [1]

فقد قدم وصفا نموذجيا لنوعين متباينين من الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، النموذج الأول أطلق عليه اسم المجتمع المحلي واستخدمه ليصف الحياة الريفية، والمنطقة المحيطة حيث يعمل سكانها بطريقة جمعية، وتتسم الحياة الاجتماعية بالحميمية والمعيشة المشتركة، ويرتبط أعضاؤها باللغة المشتركة والتقاليد المشتركة. وبالتالي فهو يضم كل العلاقات التي تنتج عن العاطفة والعادات والمعتقدات العامة والثقافة المشتركة، ويتميز هذا النمط بالثبات ووضوح الأدوار وسيادة قيم الشعور بالجمعية، ويرتبط بهذا الشكل التجمعات القرابية، ومناطق الجوار والقرى والتنظيمات الدينية. بينما يشير النموذج الثاني إلى ما طلق عليه تونيز اسم الرابطة أو المجتمع. حيث رأى تونيز داخل المجتمع – مثل سمات المدينة الحديثة – نمطا مختلفا تماما من الحياة، حيث يتحول الوجود من الجماعة إلى الفرد، ويكون المجتمع أكثر ترشيدا وعقلانية، واهتم الناس بمصالحهم الخاصة.[2] وبالتالي فهو نمط مختلف للعلاقات الاجتماعية التي تتميز بالصفة التعاقدية والروابط غير الشخصية وعلاقات المصلحة والنفعية والعقلانية.[3] وأثرت رؤية المجتمع المحلي والمجتمع تأثيرا كبيرا علة علم الاجتماع الحضري لأنها كانت من الرؤى الأولى في فهم المستوطنات البشرية باستخدام المتصل.[4]

وعلى هذا الأساس ذهب تونيز إلى أن دراسة التاريخ الأوروبي تظهر الإحلال التدريجي والمستمر بصورة عامة للمجتمع محل المجتمع المحلي. فقد نظر إلى الظهور السريع للمدن في أوروبا في القرن التاسع عشر على انه ظهور حتمي للمجتمع كنمط مهيمن للحياة الحضرية. وبالرغم من اعتقاد تونيز بحتمية هذا التحول فانه لم يره جميعا جيدا، فقد فقدت الوحدة والاهتمام الإنساني المميزين للمجتمع المحلي في المجتمع بصورة تدريجية.[5]

رابعا: المجتمع الحضري والريفي عند ابن خلدون:

---

[1] عبد الهادي محمد والي، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2003)، ص.263.

[2] وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.48.

[3] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.65.

[4] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.47.

[5] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص.49.50.

قبل البدء نشير إلى أن ابن خلدون قد سبق بأفكاره وآراءه فيما يتصل بهذه القضية من جاؤا بعده بقرون. فقد تضمنت آراءه اغلب المقولات التي وردت حول قضية الفروق الريفية – الحضرية. وبذلك يعتبر ابن خلدون (1332– 1406) أول عالم اجتماع عربي ميز بين المجتمع الريفي والحضري، ودرس الظواهر الاجتماعية التي تنشأ عن كل من المجتمعين كما لاحظ في عصره.[1]

حيث بحث ابن خلدون في تطور المجتمع وأشكاله، ويرى انه ينقسم إلى شكلين هما البدو والحضر.[2] ومن ثم ذهب إلى تصنيف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين على أساس وجود المعاش والكسب، وقد أرجع الفروق بين البدو والحضر إلى الفروق في مصادر الإنتاج، والمهنة، وبين أن البدو أصل للمدن والحضر، وسابق عليهم، فيقول اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه والبسيط قبل الحاجي والكمالي، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة، ولا بد إلى البدو، فكان اختصاص هؤلاء البدو أمرا ضروريا لهم، وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك.[3] فالاجتماع الإنساني بحسب ابن خلدون أمر طبيعي وضروري، فالإنسان مدني بالطبع إذ لا يستطيع العيش إلا في المجتمع، لان شعور الفرد برغبته في الحياة الاجتماعية شعور فطري يدفعه للاستئناس بأخيه الإنسان. فالعمران البدوي أصل العمران الحضري ولكل من المجتمعين ألوان من العادات والسلوك وأنماط في الحياة تفرضها طبيعة كل منهما، وهي في المجتمع الحضري أكثر قابلية للتطور الذي يؤدي إلى قمة العمران.[4]

وعليه حدد ابن خلدون أربعة مراحل للتطور: مرحلة البداوة، الملك، الحضارة، الهرم، حيث تلعب العصبية وهي قوة الوحدة الدموية في القبيلة دورا كبيرا في هذا التطور. وتمثل المرحلة الأولى حياة البداوة عند العرب، بصفة خاصة، حيث يعيش الناس في قبائل، وتقوم العلاقات الاجتماعية على أساس العصبية، وبفضل هذا الرباط يقوى التضامن داخل القبيلة، فإذا تأكدت العصبية، وقويت الرئاسة في قبيلة معينة، دفعها ذلك للغزو، والذي يؤدي بدوره إلى إقامة الملك، فإذا استقر الملك بدأت العصبية تضعف شيئا فشيئا، فيبتعد الناس عن حياة البداوة، ويدخلون في مرحلة الحضارة حيث الترف والبذخ ويفقدون بذلك طبائع البداوة، من التضامن والتعاون ويدخلون في مرحلة جديدة حيث يؤدي ذلك إلى إفساد المجتمع والحياة.[5] وانحلال العلاقات الاجتماعية هي الأخرى. حيث اخذ ابن خلدون بنظرية الأساس الاقتصادي للتفرقة بين المجتمعات الريفية والحضرية، حيث ذكر ابن خلدون أن مصادر الإنتاج هي التي ميزت بين كل من البدو والحضر.[6] حيث يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد وتجاوز مستواهم

---

[1] فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص.62.

[2] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: دار الكتب، 2005)، ص.102.

[3] عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار الكتب العلمية، **2014**)، ص.**92** .

[4] علي عبد الرازق جلبي، أسس علم الاجتماع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.سنة)، ص.53.

[5] سناء الخولي، الأسرة والمجتمع، (لبنان : دار النهضة العربية، **1984**) ، ص.**33** .

[6] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص.**38**.

المعيشي ورخائهم، مستوى مدينة ذات حجم سكاني أقل، وبالتالي فهو يعتبر أن سكان المدن الصغيرة تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة والملاحظة ذاتها يبديها بالنسبة لسكان الأقاليم الريفية.[1]

نقد نظرية ابن خلدون:

كثير من القوانين التي جاء بها ابن خلدون، خاصة في تفسير قيام الدول لا تكاد تصدق إلا على الأمم التي لاحظها في مرحلة خاصة من تاريخها. ويؤخذ على ابن خلدون مغالاته في اثر البيئة الجغرافية في شؤون الاجتماع، فإبن خلدون يرى أن هناك ارتباطا وثيقا بين البيئة وكل الظواهر الاجتماعية. [2]

خامسا: التضامن العضوي والآلي عند إميل دوركايم:

إنطلاقا من دراسته عن تقسيم العمل الذي اعتبره متغيرا، حاول أن يربط أشكاله وصوره المختلفة وأنواعه بالظواهر الاجتماعية الأخرى التي اعتبرها أثارا أو نتائج لهذا النوع من تقسيم أو ذاك. ويرى أن الأفراد في المجتمع البدائي متجانسون لان تقسيم العمل هنا في حالته البسيطة. ولذلك يرتبط الأفراد بما سماه التضامن الآلي الذي يتميز بخضوع الأفراد لما يمليه الرأي العام والتقاليد وتكون المسؤولية هنا جمعية، ويكون المركز الاجتماعي موروثا. أما في المجتمعات المتحضرة التي ينمو فيها تقسيم العمل ويتطور، فتكون شخصيات الأفراد متعددة ومتنوعة في الوقت ذاته. ويرجع ذلك الاختلاف في الخبرات والوظائف التي يمرون عليها أو يقومون بها. ومن ثم يرتبط الأفراد في مثل هذه المجتمعات بالتضامن العضوي الذي ينجم عن حاجتهم إلى خدمات بعضهم البعض، ولذلك تكون الفردية هي السمة الغالبة.[3]

وذهب دور كايم إلى أن الاختلاف الرئيسي بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة يرجع إلى النظام الاجتماعي، ففي المجتمعات التقليدية يعتمد النظام على التقاليد والقيم المشتركة، أي أن التماسك الاجتماعي يعتمد على التشابه. وعلى العكس نجد الفروق الفردية في المجتمعات الحديثة، ويبنى التضامن الاجتماعي على الاعتماد المتبادل بين الأفراد أكثر من تشابههم، ويؤدي هذا الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل إلى المجتمع المستقر.[4] لذلك نجده يؤكد على ضرورة الاهتمام بدراسة النظم الاجتماعية والعمليات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع الإنساني.[5] كما أكد على أهمية تحليل العلاقات المتبادلة بين النظم والحقائق الاجتماعية أو الظواهر الاجتماعية، فأحد الإسهامات الأساسية لعلم الاجتماع في نظره تتمثل في الوعي بالارتباط والتداخل والتساند بين الحقائق الاجتماعية.[6]

حيث فرق بين نموذجين أساسيين للمجتمع استنادا إلى مدى تقدم تقسيم العمل. النموذج الأول يقوم على ما أطلق عليه التضامن الآلي، والثاني يرتكز على التضامن العضوي... فقد يسود المجتمعات البدائية والجماعات الأولية نظام تقسيم عمل بسيط عير معقد قائم على التضامن الاجتماعي الميكانيكي، حيث شخصية الفرد مذابة في شخصية

---

[1] Majallat ET-Tarikh du centre national des études historiques, actes du colloque international sur Ibn Khaldoun, Alger 21-26 juin 1978, SNED, 1982, P: 99-102.

[2] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: دار الكتب، 2005)، ص.104.

[3] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.123.

[4] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.124.

[5] نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص.17.

[6] نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص.18.

المجتمع. بينما يسود المجتمعات الصناعية والحضرية نظام معقد ومركب، مما سبب ظهور التضامن الاجتماعي العضوي الذي يسمح بحركة كبيرة للفرد من حيث التعبير عن حريته وفرديته وبالتالي يصبح المجتمع أكثر ديناميكية.[1]

يشير التضامن الآلي إلى الروابط الاجتماعية التي تبنى على التشابه وعلى المعتقدات والعادات والطقوس والرموز المشتركة. وهذا التضامن إلي نتيجة لتوحد المشاركين فيه – من يعيشون في وحدات أسرية أو قبائل أو بلدان صغيرة– تقريبا في الجوانب الأساسية، ويتوحدون آليا بدون تفكير تقريبا. وعلى النقيض، يصف التضامن العضوي النظام الاجتماعي المعتمد على الفروق الفردية بين السكان، ويميز المجتمعات الحديثة، خاصة المدن، ويعتمد على التقسيم المعقد للعمل، حيث يتخصص السكان في مهن كثيرة مختلفة.[2] وان الأفراد يعتمدون على بعضهم في مواجهة احتياجاتهم الأساسية شانهم شان الكائن العضوي.[3]

سادسا: نظرية المحك الواحد والمحكات المتعددة.

إزاء فشل الثنائيات سلك علماء الاجتماع سبلا أخرى شتى في دراساتهم لموضوع الفروق الريفية الحضرية، وفي محاولتهم التمييز بين الريف والحضر. فمنهم من تبنى محكا واحدا حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري. وابرز محك استخدم في هذا الاتجاه يقوم على أساس الحجم أو عدد السكان. وذهب آخرون إلى اعتبار المهنة أساسا وحيدا للتصنيف والتمييز بين الريف والحضر. واستخدم ويت فوجل القوة أو السلطة كأساس لهذا التمييز. ومع ذلك فإن حجم المجتمع (عدد سكانه) هو المحك الوحيد الذي يشيع استخدامه على نطاق واسع في التمييز بين الريف والحضر. وينتشر بصفة خاصة بين علماء السكان.[4]

وهناك طائفة اكبر من علماء الاجتماع اعتمدت في هذا التمييز على استخدام عدة محكات في وقت واحد، يتم في ضوئها تشخيص سمات كل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري. فلقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقا للمحكات (أو الأسس) التالية: الفروق المهنية، الفروق البيئية، حجم المجتمع، كثافة السكان، تجانس السكان أو تباينهم، وذلك من حيث الخصائص النفسية والاجتماعية، واللغة والمعتقدات، وأنماط السلوك، الفروق في شدة الحراك الاجتماعي، شكل التباين الاجتماعي، انساق التفاعل .[5]

النقد الموجه لنظريات المحكات:

يمكن تلخيص ابرز تلك الانتقادات فيما يلي:

1 . يذهب ردفيلد وويرث إلى أن المجتمع الشعبي مغلق ومكتف ذاتيا، أما المدينة أو المجتمع الحضري فهو نظام جزئي أو هو جزء من كل، ومن ثم فإنهما يقعان في طرفي نقيض. ولكنهما في حقيقة الأمر غير ذلك حيث لا يمكن المقارنة بينهما على هذا النحو

[1] ياس خضير البياتي، النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، ط1، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002)، ص.95.

[2] وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.51.

[3] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.66.

[4] محمد الجوهري، مرجع سابق، ص.190.

[5] محمد الجوهري، مرجع سابق، ص.191.

2 . يفترض ردفيلد وويرث ويشاركهما في ذلك – إلى حد ما– سوروكين وزمرمان، أن المجتمع الريفي يتميز بدرجة عالية من التجانس والاستقرار، بينما يتميز المجتمع الحضري بدرجة مرتفعة من عدم التجانس وعدم الاستقرار. ومع أن هذا الافتراض يصف الحالة العامة أو الشائعة – نظريا على الأقل– إلا أن المجتمع القروي – واقعيا– قد يمر بفترات من التوتر الشديد وعدم الاستقرار.

3 . بالغ ردفيلد وويرث في تقديرهما لدرجة انقسامية الحياة الحضرية وسيولة نسقها المعياري، ويمكننا أن نرجع ذلك بالطبع إلى أن ويرث والى حد ما ردفيلد كانا أسيرين للفترة الزمنية التي عاشاها.

4 . وأخيرا من الملاحظ أن الكثير من الفروق التي يفترض علماء الاجتماع وجودها بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ليست عامة أو عالمية كما يتصورون. فمثلا الافتراض بأن الأسرة الكبيرة أو الممتدة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية ولكن الحال ليس كذلك في مجتمعات مرحلة ما قبل الصناعة. كما يفترضون أيضا أن المدينة أكثر علمانية من الريف، وكلها أراء لا تسلم من الانتقادات الجادة..حيث تفككت الأسر الريفية في كثير من الأحيان بسبب حقوق الإرث إلى جماعات اصغر فاصغر. وقد حدث هذا في وقت لم يكن فيه للتصنيع أي اثر بعد.[1]

سابعا: نظرية المتصل الريفي– الحضري.

لقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التي نجمت عن الاستعانة بالنموذج المثالي في دراسة الفروق الريفية – الحضرية، وتطوير اتجاه مركب السمات – أو استخدام المحكات المتعددة– عن طريق الإفادة من الخصائص التي كشفت عنها البحوث الواقعية، فطوروا ما يعرف بالمتصل الريفي – الحضري. حيث يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أي مجتمع إنساني على نقطة معينة من هذا المتصل.[2]

وعلى هذا الأساس وضع ردفيلد صاحب هذه النظرية ثنائية مجتمعية من المجتمع الحضري والآخر المجتمع الريفي (الفولك). وتعتمد هذه النظرية على دراسة مقارنة أجراها على أربع مجتمعات بمقاطعة يوكنان بالمكسيك، إذ درس المتغيرات التي نقيس درجة التحضر مجتمع الفولك وكذا الحضرية ومصاحباتها. وقد وضع رد فيلد تلك المجتمعات على متصل يعبر عن درجة تعقد الأنظمة الاجتماعية وخصائص كل منها.[3] فمن خلال، التعرف على مضمون هذه النظرية، يتبين وأنها وضعت أنساقا وأدوات لتحسين التنمية وتشخيص الواقع الحضري والريفي، من خلال تدرج المجتمع عبر خصائص معينة من مجتمع الريف إلى مجتمع الحضر. ولعل ما يلفت الانتباه، هو أنها قدمت بعض المتغيرات التي تدل على تقدم أو تخلف مجتمع ما وعلى مدى اقترابه أو بعده عن التحضر. وبناء على الخصائص السابقة حدد ريدفولد ثلاثة مقومات أساسية للتحول الحضري ومصاحباته، فالحضرية تؤدي إلى:

---

[1] محمد الجوهري، مرجع سابق، ص ص.191.192.

[2] محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 193.

[3] حسن الخولي، الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص: 20–39.

1- زيادة التفكك الثقافي: حيث تفقد الثقافة وحدتها التقليدية، ويتسع نطاق البدائل الثقافية المتاحة، ويفقد بالتالي التكامل والارتباط بين مقومات الثقافة ويزداد الصراع وعدم الاتساق.

2- زيادة الاتجاه نحو العلمانية: حيث يتحرر الأفراد من الضوابط التقليدية وتخضع الأنشطة التي يقوم بها إلى العقلانية في التسيير حيث أن القرار يصنع في ضوء ضوابط علمانية.

3- زيادة الاتجاه نحو الفردية: حيث تختفي الوظائف الجمعية، وتزداد مسؤولية الفرد، وتحل الأسرة النووية محل الأسرة الممتدة، ويتحرر الأفراد من الروابط التقليدية، فتضعف سلطة الدين والعادات والتقاليد.[1]

وفي محاولته تحليل التغيرات التي يمر بها المجتمع حال انتقاله من نموذج الفولك إلى النموذج الحضري كهدف رئيسي لدراسته وحدد ردفيلد هذه المتغيرات أو الخصائص العشرة في ثلاث مقولات أساسية للتغير أو التحول الحضري هي: زيادة التفكك الثقافي، وتزايد العلمانية، وزيادة انتشار الفردية. ولذلك كانت هذه الخصائص أهم ما يتسم به المجتمع الحضري في نظره.[2]

وتستند فكرة المتصل الريفي الحضري من الناحية النظرية على افتراض الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقاً لعدد من الخصائص والثاني أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك.[3] فالمجتمعات تتحول حسب وجهة نظره عبر متصل يمثل احد طرفيه مجتمع الفولك ويمثل الطرف الأخر للمتصل المجتمع الحضري، في حين تمثل بقية المجتمعات الأخرى التي درسها نقطة متميزة على طول هذا المتصل... فوضع هذه المجتمعات يعبر عن درجة تعقيد البناء الاجتماعي، ويبين خصائص كل واحد منها، الأمر الذي يتيح لنا فرصة المقارنة بينها، سواء من حيث التنوع والاختلاف أو التدرج المتصل لمراحل التطور الحضري.[4]

النقد الموجه لردفيلد ونظرية المتصل الريفي- الحضري:

لعل ابرز إسهام قدمه ردفيلد تأكيد أهمية متصل الفولك حضري كأداة تصورية لتحليل المجتمع المحلي الحضري، وتوضيح التغيرات المرتبطة بعملية التحضر توضيحا امبريقيا. بيد أن فحص إسهاماته في هذا المجال تكشف عن ثغرات عديدة.[5]

أ . تتضمن فكرة المتصل كما عرضها رادفيلد نظرية للتغيير مفادها أن الحضرية تطيح بالضرورة بمجتمع الفولك. غير انه من الخطأ في نظر اوسكار لويس أن نرجع كل التغيرات التي تطرأ على مجتمعات الفولك إلى عامل واحد بعينه وهو

---

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص: 39.

[2] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص.43.

[3] احمد الجوهري وعلياء شكري، مرجع سابق، ص.369.

[4] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.37.

[5] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.40.

التحضر، فالثورة الزراعية في المكسيك ليست على حد تعبيره حركة حضرية ولكنها مع ذلك أحدثت تغيرات واسعة المدى في الحياة القروية المكسيكية.

ب . أن الثقافات دائما في حالة من التغير المستمر، ومع ذلك ليس شرطا أن تكون هذه التغيرات ذات طابع أو اتجاه ثوري للانتقال من مجتمع الفولك إلى مجتمع حضري.[1]

ج . إن النموذج الذي حدده ردفيلد لم يبرز على حد تعبير اوسكار لويس الاختلافات والتمايزات الواسعة المدى بين مجتمعات الفولك ذاتها.[2]

ويؤخذ على هذا الاتجاه نحو تقسيم المجتمعات إلى ريف وحضر إن الاختلافات بين كل من الريف والحضر بدأت في الزوال خاصة في الدول المتقدمة وان كانت بدأت تخف حدة هذه الاختلافات والفروق أيضا في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى انعدام عزلة الريف الجغرافية والاجتماعية وزيادة الاتصال بين القرية والمدينة حيث أخذت المدينة تؤثر تأثيرا ملموسا في القرية التي أصبحت تأخذ شيئا فشيئا بالأنماط الحضرية الخاصة بالحياة والقيم وغيرها من العناصر الثقافية والحضارية، وحيث ارتبطت القرية بالمدينة بالطرق السهلة الممهدة ووسائل الانتقال السريعة.[3]

كذلك فإن تأكيد روبرت ردفيلد للتفكك الاجتماعي كنتيجة مصاحبة بالضرورة للتحول الحضري كان من أهم نقاط الضعف التي أبرزتها تلك الدراسات التي حاولت اختيار هذه النظرية من واقع مجتمعات أخرى، فلقد توصل أوسكار لويس إلى أن التحضر في مدينة المكسيك لم يصاحب بالضرورة بتدهور النظام الاجتماعي أو الأخلاقي. وهذا ما أكدته أيضا الدراسات التي أجريت على المدن الأفريقية مثل دراسة مارس عن الأسرة والتغير الاجتماعي في المدينة الأفريقية فلقد أوضحت أنه برغم ما شهدته العديد من البيئات الحضرية من عملية سريعة للنقد والتحول الحضري إلا أن الأنماط التقليدية لا تزال تعيش جنباً إلى جنب مع الأشكال التنظيمية الجديدة دون أن يترتب على ذلك أي نوع من التفكك الاجتماعي.[4]

ثامنا: نظرية جوبرج في دراسة الفروق الريفية الحضرية.

قدم جوبرج إسهاما نظريا واضحا في تناول قضية الفروق الريفية الحضرية، فقد ناقش في مقال شهير له الأسس النظرية القائمة حول هذه القضية بهدف وضع صياغة جديدة لهذه الأسس تكون أكثر كفاية في مجال عملية التفسير والمقارنة بين الأنماط الريفية والحضرية في إطار الظروف الاجتماعية العالمية الراهنة. وترتكز هذه الصياغة الجديدة على معالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان، اعتقادا منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية الحضرية في ثلاث نماذج من المجتماعات البشرية تتمثل في:[5]

---

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص.43.

[2] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص.44.

[3] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص.45.

[4] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996)، ص.341.

[5] محمد الجوهري، مرجع سابق، ص.194.

1 . المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة. حيث تضم المدينة فئات وشرائح وطبقات متنوعة، تحتكر الصفوة الحضرية منها التربية والتعليم، وترتبط بذلك المدينة بالقرية بشبكة من العلاقات الاجتماعية، تتميز بتسلط المدينة على القرية في علاقة غير متكافئة، تؤدي إلى استغلال جهد القرويين، وتتدهور أحوال الري).

2 . المجتمعات الانتقالية أو النامية. حيث قاد التوسع الصناعي والانفجار السكاني، وتركز قطاع التعليم في المدينة إلى تزايد معدلات الهجرة، وتزايد الضغوط الاقتصادية الشديدة، في ظل تضمن البناء الاجتماعي الأعداد كبيرة من المزارعين، مع تزايد الصراعات بين الريف والمدينة في ظل بقاء الاعتماد المتبادل بينهما، من خلال إدراك القروي للعالم في ضوء ارتباطه بوسائل الإعلام.[1]

3 . المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا. حيث أنه في ضوء عيش أغلب الناس داخل المدن، وبفضل تطور وتقدم هذه المجتمعات، وتحقيق الكفاية الإنتاجية في مجال الزراعة بفضل الطرق العلمية المتطورة، تميل الفروق الريفية الحضرية إلى الاختفاء، وتضيق الفجوة بين الريف والحضر باستمرار، لكن يرتبط بالتحضر الصناعي العديد من المشكلات كعدم المساواة مثلا.

وذلك على اعتبار أن البعد الريفي – الحضري يختلف اختلافا جوهريا بين كل نموذج اجتماعي وأخر.

ومن الممكن – وفقا لهذا التصنيف– تحليل بعض العلاقات الريفية الحضرية وبعض أوجه الشبه والاختلاف بين الريف والحضر من المجتمعات المشار إليها.[2]

وفي ظل هذه النظرية يميز جوبرج بين الفروق الحضرية والريفية من خلال المتغيرات التالية:

أولا المستوى التكنولوجي (التصنيع)، وثانيا نمو إطار من المعرفة التنظيمية المعقدة، وثالثا تأثير المدينة نفسها، واخيرا شكل النظام الاجتماعي السائد.[3]

ويذهب جوبرج إلى أن الصراعات بين القطاعات الريفية والحضرية في المجتمعات الانتقالية أو النامية سوف تزداد حدة، إن لم تأخذ الدول النامية على عاتقها مهمة تحقيق درجة معقولة من التوازن بين مشروعات التنمية الحضرية، ومشروعات التنمية الريفية، على أن يكون هذا التوازن في تحقيق التنمية عملية مستمرة، كما يمكن التنبؤ أيضا بأن الفجوة بين الريف والحضر في المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار، إلا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم بدون شك لفترة طويلة.[4]

خلاصة:

---

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص: 100.

[2] محمد الجوهري، مرجع سابق، ص.195.

[3] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.100.

[4] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.100.

لقد أدى تعدد وتبلور الإسهامات النظرية للعديد من الباحثين إلى تحقيق فهم أفضل للفروق الريفية الحضرية، في ضوء المقابلة بين نموذج أو تصور معين للمجتمع الحضري، ونموذج أو تصور مقابل له للمجتمع الريفي. من خلال تناول خصائص وسمات المجتمع المحلي الريفي وربطها بخصائص وسمات المجتمع المحلي الحضري، باستخدام عدة محكات في وقت واحد، يتم في ضوئها تشخيص سمات كل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، مع مراعاة التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر، ومعالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان.

وبالنظر إلى التحولات التي أصبحت تعيشها المدينة المعاصرة، فإن الكثير من المنظرين والباحثين أصبحوا يركزون أكثر على المجتمع الحضري بشقيه العصري والتقليدي، وذلك اعتمادا على جملة من الخصائص المحددة قبليا.

تمهيد:

النظرية الايكولوجية الكلاسيكية:

1 . نظرية روبرت بارك.

2 . نظرية الدوائر المركزية لـ ايرنست بيرجس.

3 . نظرية القطاع لهومر هويت.

4 . نظرية النويات المتعددة لهاريس وألمان.

5 . النقد الموجه للنظرية الايكولوجية.

خلاصة.

تمهيد:

تعرف هذه النظرية في علم الاجتماع الحضري أحيانا بالنظرية الايكولوجية أو نظرية المدرسة الأمريكية أو نظرية مدرسة شيكاغو كعبارات مترادفة المعنى، وفي نفس الوقت تثير أي من العبارات الثلاثة في أذهان المشتغلين بعلم الاجتماع الحضري الإشارة إلى أعمال ثلاثة من رواد علم الاجتماع في أمريكا وهم روبرت بارك، وارنست بيرجس، هومر هويت وهاريس والمان، وهذه الأعمال وضعت منذ البداية الإطار النظري العام الذي انطلقت من خلاله العديد من الدراسات اللاحقة التي كانت لها مكانتها في تاريخ العلوم الإنسانية والاجتماعية.

النظرية الايكولوجية الكلاسيكية:

اشتق مصطلح الايكولوجية من العلوم الطبيعية، ويشير إلى دراسة تكيف النباتات والحيوانات العضوية مع البيئة.[1] وفهمت الايكولوجيا على أنها علاقة الكائن الحي ببيئته، ويدرك الايكولوجيين المدينة – والمجتمع الحضري بصفة عامة– على أنها تنظيمات اجتماعية تحتل مواقع جغرافية، ويفترضون إلى أن أفضل فهم للحياة الحضرية يكون عن طريق كونها فسيفساء من المناطق حيث تؤدي العوامل الطبيعية إلى توزيع منتظم، وأيضا متغير باستمرار للسكان والتسهيلات والأنشطة.[2]

ومن ثم قام عدد من علماء الاجتماع المهتمين بايكولوجية المدن بوضع عدد من النظريات عن التوزيع المساحي والجغرافي للناس والخدمات في المدن، وذلك بعد أن قاموا بدراسة عدد من المدن يتفاوت من باحث وأخر، وفيما يلي يلخص المؤلف تلك النظريات.[3] ويمكن عرض تلك النظريات على النحو التالي:

1 . نظرية روبرت بارك:

ومن هذا المنطلق فقد صاغ بارك ما أصبح يعرف باسم النظرية الايكولوجية، واستند في تحليله للظواهر إلى أطروحتين شكلتا منحاه البحثي. ترتبط الأولى بالتأثير الذي تمارسه ظروف العيش في مجتمع المدينة على سلوك ساكنيها، أما الثانية فترتبط بنمو المدينة وامتدادها وتباينها اجتماعيا وفيزيقيا. وهذا هو السبب الذي دفع بارك إلى القول بأن للمدينة تنظيما أخلاقيا وأخر فيزيقيا. ومع مرور الوقت طور بارك مدخله الايكولوجي ليتمحور حول المجتمع الحضري المحلي ببعديه الثقافي والحيوي.[4] حيث ذهب إلى اعتبار المدينة مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر، حيث كان بارك مفتونا بكثير من خصائص الحياة الاجتماعية في شيكاغو ولذا فقد لاحظ بعض التصورات الهامة عن المدينة من أهمها–:[5]

بأن المدينة الحديثة بناءا تجاريا، يدين في وجوده إلى السوق الذي تتوسع المدينة حوله، وذهب بارك مثل علماء الاجتماع الأوروبيين إلى تميز حياة المدينة الحديثة بالتقسيم المعقد للعمل الذي يندفع بسرعة نتيجة للمنافسة الصناعية،

---

[1] أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصباغ، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص.599.

[2] وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، **2005**)، ص.**70**.

[3] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، ط7، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)، ص.137.

[4] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.11.

[5] فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص.36.

وذهب بارك متفقا مع تونيز إلى أن هيمنة السوق ستؤدي إلى الانهيار المستمر للطرق التقليدية في الحياة، وسيتحول الاهتمام السابق بالعلاقات الأسرية والروابط المحلية ... والطبقة والمكانة حتما إلى نظام مثل المجتمع الذي يعتمد على التعاون والمصالح المهنية.[1] وأن المدينة الحديثة تتسم بالبناءات الرسمية عن طريق وجود ما يسمى بسيطرة البيروقراطيات على نطاق واسع، وستلعب الأجهزة البيروقراطية مثل البوليس والمحاكم والمؤسسات التطوعية الخيرية ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية دوراً متزايداً في الحياة الحضرية.[2] ففي معرض تأكيده على البعد النفسي للحياة الحضرية، فقد أوضح أن الحياة داخل المدينة تجعلها اقل عاطفية وأكثر عقلانية عن الحياة في مكان أخر. ومن ثم يؤكد على اختفاء الروابط العاطفية التقليدية في المدينة قد أدى إلى ظهور روابط اجتماعية جديدة تقوم أساسا على المصلحة. وهنا يبدو تأثره الواضح بأفكار دوركايم عن التضامن الآلي والتضامن العضوي.[3] لذلك قرر بأن الحضرية تنتج طرقا جديدة للحياة ونماذج جديدة من الأفراد، وانه على علماء الاجتماع أن يكتشفوا هذه الأشكال الجديدة من مدنهم.[4]

ووضع بارك أفكاره الخاصة حول السبل التي يمكن من الميزات المكانية للمنظمة تأثير البيئة والخبرة. هناك نوعان من الموضوعات المتداخلة في عمل بارك، وبسبب موقعه المحوري كونه مؤسس علم الاجتماع الحضري في الولايات المتحدة، فقد كان لكل من هذه المواضيع تأثير هائل على مجال النامية. أولا، كان بارك مهتما بالبنية المتطورة للمدينة نفسها، والشكل المادي للمدينة وطريقة استعمالات الأراضي المختلفة والأحياء أصبحت موجهة نحو بعضها البعض. وضع هذا الاهتمام أسس مدرسة علم الاجتماع الحضري التي جاءت لتكون معروفة باسم البيئة الحضرية. ثانيا، وقد فتن بارك بأنماط مختلفة من التكيف البشري في المدينة، أي أساليب حياة المتحضرين. أدى هذا التركيز إلى دراسة الثقافة الحضرية، أو العمران. ورأى أن كل من هذه العناصر والبيئة والعمران، تتشابك بشكل طبيعي وهي مجتمعة في عمله. وكان الترتيب البيئي العامل المهيمن.[5]

فمن خلال المدينة بوصفها مكانا جغرافيا، وكذلك باعتبارها نطاقا أخلاقيا، يمكن من خلال التحليل الوظيفي لها إبراز إمكانات الحياة الثقافية والأخلاقية فيها.[6] فإيكولوجية المدينة لا تعني الاقتصار على تتبع التقسيم المكاني الداخلي للمدينة، أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد بها، وإنما ما أراده في الحقيقة اكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيقية في خبرة سكان المدينة الإنسانية والعاطفية ودورها في تشكيلها. فالظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال ....الخ، وافترض بارك بمعنى آخر أن الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة وأن المدينة لها طابع عضوي.[7]

---

[1] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.71.

[2] فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص.36.

[3] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.76.

[4] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.73.

[5] William G. Flanagan, **op.cit**, P.81.

[6] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.37.

[7] أحمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1979)، ص36.

2 . نظرية الدوائر متحدة المركز (الدوائر المركزية) لـ ايرنست بيرجس (1886–1966):

تعتبر نظرية بيرجس التي قدمها عام 1925 عن الدوائر المتحدة المركز وقد يطلق عليها اسم نظرية المناطق المتمركزة أو نظرية الفرض الحلقي من أولى المحاولات وأهم النظريات التي بذلت في التحليل الايكولوجي للمدن، ويفترض (بيرجس) في هذه النظرية أن نمو المدينة يأخذ شكل سلسلة من الدوائر المتتالية، وتختلف كل دائرة أو منطقة في طريقة استخدام الأرض. بحيث أن البناء الداخلي للمدن يمكن أن يتبلور حول دوائر تتحدد في مركزها، حيث تضم كل دائرة لونا من النشاط، وان المحور الرئيسي تتركز حوله النشاطات المختلفة، أي أن توزيع السكان والخدمات في المدينة يتم في شكل حلقات حول مركزها الرئيسي.[1]

ومن ثم فقد تحقق اكبر انجاز للنظرية الايكولوجية في صورتها الأولى على يد أرنست بيرجس وبخاصة فيما قدم من تصور نظري خاص للنمط الايكولوجي للمدينة، حيث عالج بيرجس نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، وإن هذه الحلقات الخمس تتمثل في نظره مناطق متتابعة من الامتداد الحضري، وهو في تأكيده لهذا الوصف الفيزيقي ذهب إلى أن ظاهرة النمو الحضري هي نتيجة لازمة لعمليات التنظيم والتفكك في نفس الوقت، تشبه تماما عمليات الهدم والبناء في الكائن العضوي.[2] ولا تقتصر الدراسة الايكولوجية من وجهة نظره على مجرد وصف النمو الفيزيقي للمدينة، بل تمتد إلى لتشمل دراسة نتائج هذا النمو وأثاره على التنظيم الاجتماعي والشخصية... وهدف من خلال نموذجه المثالي الذي قدمه أن يكشف عن القوى الدينامية الكامنة والتي تحكم نمو المدينة، وما يترتب عليها من تغير في بنائها الايكولوجي. وخلص إلى انه مع الانتقال من مركز المدينة إلى أطرافها الخارجية تميل معدلات الانحراف والمعدلات النوعية للتركيب السكاني ونسبة الأجانب والأقليات العنصرية إلى التناقص التدريجي، على عكس ملكية المسكن التي تأخذ في الارتفاع المطرد بالابتعاد عن مركز المدينة.[3] وانطلاقا من ذلك فإن المدينة تنمو على شكل حلقات ودوائر متناقصة ومتعددة المراكز وهي:[4]

أ– منطقة الأعمال المركزية: وتسمى منطقة الأعمال المركزية، وتقع هذه المنطقة في مركز المدينة وهذا المركز هو بؤرة الحياة التجارية للمدينة التي يوجد فيها النشاط التجاري حيث توجد في وسط المدينة وتوجد فيها المحلات التجارية الكبرى. وهي منطقة يسهل الوصول إليها من أي نقطة داخل المدينة، وفيها ترتفع أسعار الأراضي، وتتركز فيها الأنشطة التي تحتاج إلى موقع مركزي وتتحمل أسعار الأرض المرتفعة وتحتل هذه المنطقة ناطحات السحاب، المحلات التجارية، والفنادق والمطاعم، والمسارح، والمتاجر المتخصصة، وتنتشر فيها سياحة التسوق.

---

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.77.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.38.

[3] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.78.

[4] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.57.

ب– المنطقة الانتقالية أو التحول: وهي تحيط بمنطقة الأعمال المركزية ويطلق عليها اسم منطقة التحول أو المنطقة الانتقالية وتسكنها جماعات ذات مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض، بالإضافة إلى المهاجرين الريفيين. وتتميز بالتغير المستمر والكثافة السكانية العالية وضعف المستوى المعيشي وانتشار الأمراض الاجتماعية وتدهور المساكن وانتشار المخازن والملاهي... الخ. بمعنى آخر هي منطقة الوافدين الجدد إلى المدينة والتي تعتبر من الأقليات العنصرية والإثنية. وهذه المنطقة حسب برجس هي معرضة باستمرار لعمليتي الغزو والاحتلال تمارسها منطقة الأعمال المركزية الدائمة النمو والتوسع.

جـ– منطقة سكن العمال: وكما يدل عليه المصطلح ذاته، فهي منطقة العمال وأصحاب المهن الكتابية وأطفال المهاجرين، وما يميز هذه الفئة هو تطلعهم الدائم إلى تحين مستوى معيشة أطفالهم ودفعهم إلى مستوى أعلى في السلم الاجتماعي. ولذلك فهي منطقة انتقال لعمال الصناعة الهاربون من المنطقة الثانية الذين يرغبون في السكن بالقرب من أماكن عملهم. وتعتبر الإقامة فيها أفضل من المنطقة الثانية. أضف إلى ذلك، يوجد بها الجيل الثاني من المهاجرين الشباب الطموحين، كما توجد بها منازل أفضل تتكون من أربعة أو خمسة أدوار. ولكنها تعتبر مناطق مزدحمة حيث يقيم سكان الطبقة الدنيا من السكان.

حـ– منطقة سكانية أفضل: وتتكون من مساكن تقطنها أسر وحيدة، إلى جانب الشقق والعمارات الجميلة وبعض فنادق الإقامة. كما تعتبر هذه المنطقة ملجأ الفئة ذات الدخل المتوسط. حيث تتكون أساسا من الفيلات وأحياء الأعمال المحلية.

خـ– منطقة السفر اليومي أو الضواحي: وتسمى منطقة الضواحي، أو منطقة السفر اليومي وتقع في حدود المدينة، وعلى امتداد خطوط المواصلات الممتدة من قلب المدينة بشكل نصف قطري، حيث يسكنها ذووا الدخل المرتفع في حين أن معظم سكانها يعيشون تنقل يومي في اتجاه أماكن العمل. هذا وقد لاحظ بيرجس من دراسته أن نسبة السكان الذين يملكون البيوت التي يسكنونها تتزايد كلما بعدنا عن مركز المدينة، كما لاحظ أيضا أن نسبة تشرد الأحداث والبغاء ونسبة الأجانب أيضا تتزايد في وسط المدينة وتقل كلما ابتعدنا عن المركز.[1]

النقد الموجه لنظرية بيرجس حول الدوائر المركزية:

أولا محدودية نموذجه المثالي، حيث يفتقر إلى الحدود الواقعية، فحدود المناطق تم وضعها بطريقة تعسفية، كما أن البحوث المختلفة كشفت عن تنوع كبير في المهن في حدود المنطقة الواحدة.(وكذلك الإسكان المختلف)، أضف إلى ذلك أن هذا النموذج لا ينطبق على الكثير من مدن العالم كما بينته الكثير من الدراسات التي أجريت في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية، ومن ثم فبساطة نموذج بيرجس يعود لإغفال الأسباب الاجتماعية للتوزيع الايكولوجي بحسب البعض.[2]

3 . نظرية القطاع لهومر هويت:

[1] عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، ص.139.

[2] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.60.

ظهرت هذه النظرية في نهاية الثلاثينات عام 1939 كرد فعل على الانتقادات التي تعرضت لها نظرية بيرجس (الدوائر المركزية).[1] وفي إطار هذه النظرية التي نادى بها هومر هويت بعد دراسة 142 مدينة من ناحية إيجارات المساكن ومميزاتها،[2] حيث يرى (هويت) أن المدينة الكبيرة مكونة من عديد من القطاعات أكثر من كونها دوائر متحدة المركز كما ذهبت نظرية الدوائر متحدة المركز. وترتكز هذه النظرية على مفهوم جديد أتى به هومر هويت كبديل لمفهوم الدوائر، حيث ربط مفهوم القطاع بمتغير الدخل، ليتضح له في نهاية الأمر أن انتشار المناطق السكنية يخضع لدخل الأفراد ومستواهم المعيشي. فإلى جانب مناطق النشاطات التجارية بمركز المدينة يميز هومرهويت ثلاث قطاعات أساسية هي: قطاع الإيجارات المنخفضة، وقطاع الإيجارات المتوسطة، وقطاع الإيجارات المرتفعة.

وتتلخص هذه النظرية في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات محورية لا حلقات دائرية. كما لاحظ في أثناء دراسته لعينة من المدن الأمريكية في تلك الفترة أن السكان يتجهون في انتقالهم في محاور محدودة كلما نمت المدينة. وبذلك فإن منطقة سكن الأغنياء لا تغطي حلقة بأكملها داخل المدينة، وإنما تغطي فقط جزءا من هذه الحلقة. كما يحدث الشيء نفسه في القطاعات الأخرى من المدينة. وبانتقال السكان من مركز المدينة إلى الخارج تنتقل معهم أيضاً بعض الخدمات وخاصة الخدمات التجارية كمحلات بيع الخضار واللحم والفاكهة والصيدليات والكوانين ودور السينما.

ويلاحظ أن سكان القطاع ينتقلون إلى خارج المدينة كلما كبرت وتطورت، كما قسم (هوايت) المدينة إلى عدة قطاعات. فالقطاع الأول يشمل المنطقة التجارية ورجال الأعمال وهي توجد في مركز المدينة. وفي المنطقة الثانية يوجد تجار الجملة والصناعات البسيطة. أما المنطقة السكنية فقسمها إلى ثلاثة قطاعات حسب نوع الطبقة الاجتماعية في المجتمع.

ووقفا لهذه النظرية فإن مناطق الإيجار المرتفع تتجه للأطراف الخارجية لقطاع أو أكثر من المدينة. وفي القطاعات الأخرى تمتد مناطق الإيجار المنخفض من وسط المدينة إلى ضواحيها. فتتجه مناطق الإيجار المرتفع مصاحبة لنمو السكان نحو قطاع واحد. وتصبح المناطق التي تهجرها جماعات الدخل المرتفع مجالا لسكن الطبقات ذات المكانة الاقتصادية المنخفضة. وعلى هذا فإن مناطق الإيجار المرتفع تتواجد عادة على الحافة الخارجية لقطاع أو أكثر من حدود المدينة. كما تتواجد المناطق الصناعية على امتداد أودية الأنهار وامتداد المياه. وليست كما ذهبت نظرية الدوائر متحدة المركز حيث أنها تأخذ منطقة دائرية حول المنطقة الرئيسية.

النقد الموجه لنظرية هومر هويت حول نظرية القطاع:

أولا محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها، بسبب انطلاقها من نمط ايكولوجي محدد يعكس واقع ايكولوجية بعض المدن في فترة تاريخية معينة. وثانيا أنها تغفل البعد التاريخي الذي يؤثر بشكل عميق في البناء الايكولوجي. وثالثا وكنتيجة

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.63.

[2] عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، ص.139.

لذلك ينحصر تطبيق نظرية القطاع على بعض المدن الأوروبية، الأمر الذي يجعل من الصعب تعميمها على بقية مدن العالم.[1]

4 . نظرية النويات المتعددة لهاريس وألمان:

نادى بهذه النظرية هاريس والمان، وتتلخص في أن هناك عدد من المراكز في كل مدينة لا مركز واحد، وان كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها،[2] وفي منتصف الأربعينات من القرن العشرين صاغ كل من هاريس و أولمان نموذج النوايات المتعددة الذي يذهب إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على أنوية متعددة، فهناك النواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة الأنشطة التجارية والخدمات الرئيسية وهناك نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية، كذلك توجد نواة الصناعات على أطراف المدينة، وحول هذه الانوية تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها لذوي الدخل المحدود وبعض آخر لذوي الدخل المتوسط وبعض ثالث لذوي الدخل المرتفع.[3]

ظهرت هذه النظرية في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين وقد نادى بها العالمان (هاريس و أولمان) وذلك بعد أن ظهرت المدينة الصناعية إلى حيز الوجود وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وبعدما برزت انتقادات عديدة لكل من نظرية الدوائر المتراكزة ونظرية القطاع. وقد تبين لهاريس وألمان أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة بل نويات متعددة، وان المدينة تتميز بوجود عدة نويات منفصل بعضها عن بعض، ويمكن أن تظهر حول كل منها أنشطة مختلفة. كما لاحظا أن كل مدينة قد تختلف عن غيرها في أنواع مراكزها وعددها.

فنمو المدينة يتشكل عبر أنماط عديدة وبذلك يمكن أن توجد في المدينة الواحدة نواة لتجارة الجملة ونواة للصناعات الخفيفة ونواة للصناعات الثقيلة تكون غالبا في أطراف المدينة. كما يلاحظ أن المناطق السكنية تتوزع حول هذه النويات وكل طبقة اجتماعية سواء كانت فقيرة أم غنية تتوزع حول الحي الذي يعمل فيه السكان حسب مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.[4]

وحيث أن كل مدينة تختلف عن الأخرى في أنواع مراكزها وعددها فإن ذلك يرجع للأسباب التالية:

أ- تحتاج بعض نواحي النشاط الاقتصادي في المدينة إلى تسهيلات خاصة حيث أن المنطقة التجارية تنشأ عادة في المراكز التي تؤمن أكبر عدد من الناس، مثل الميناء الذي ينشأ بجوار البحر، والحي الصناعي الذي ينشأ بجوار النهر، وعند نقط التقاء الطرق أو السكك الحديدية. وهكذا بالنسبة لبقية أحياء المدينة.

ب- تستفيد بعض نواحي النشاط الاقتصادي من وجودها في مكان واحد، حيث أن تجمع تجار التجزئة مثلا في حي واحد يفيدهم جميعا لأنه يسهل على العملاء عملية الشراء والبيع والمعاملات التجارية. وحيث يبتعدون عن وسط المدينة لأنهم يحتاجون لمساحات كبيرة لتخزين بضائعهم.

---

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.64.

[2] عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، ص.142.

[3] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.40.

[4] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.63.64.

ج– تنفر بعض الطبقات الاجتماعية من الإقامة بجوار بعض الأنشطة الاقتصادية في المدينة. فالطبقة الغنية مثلا تنفر من الإقامة بجوار المنطقة الصناعية وتفضل الابتعاد عنها. كما تنفر بعض نواحي النشاط من بعضها، فالطبقة الفنية مثلا تنفر من منطقة الصناعة وتسكن في أبعد مكان عنها.

د– لا تتحمل بعض نواحي النشاط في المدينة من تحمل عبء الأرض ذات القيمة المرتفعة وسط المدينة. فتجار الجملة مثلا يبتعدون عن وسط المدينة لأنهم يحتاجون إلى مساحات كبيرة لتخزين بضائعهم.[1]

5 . النقد الموجه للنظرية الايكولوجية:

ورغم كل هذا فإن النظرية الايكولوجية لم تسلم من الانتقادات التي وجهت لها، وقد ركزت هذه الانتقادات على ثلاث نقط أساسية:

بداية من النموذج الايكولوجي الذي اعتبر بعيدا عن مقاربة الظاهرة الحضرية والسلوك الاجتماعي للفرد، فبالرغم من أهمية إسهامات النظرية الايكولوجية في تفسير البناءات الايكولوجية الحضرية إلا أنها تعرضت لنقد شديد، ولقد كان من أهم ما وصفت به النظرية الايكولوجية المبكرة أنها بدأت تحليلها من طريق خاطئ وذلك عندما وجهت كل اهتمامها إلى الجوانب الجيوفيزيقية للمدينة دون أن تهتم بحياتها الاجتماعية. فالحياة الاجتماعية – على حد تعبير مارتندال – هي بناء التفاعل وليست بناء الحجر والصلب والأسمنت والأسفلت، وليس أدل على أن النظرية الايكولوجية قد ضلت طريقها إلى التحليل السوسيولوجي من الاهتمام الكثير من الدراسات الايكولوجية باكتشاف خصائص المناطق المختلفة دون اهتمام بنوع الحياة الذي أدى إلى ظهور هذه الخصائص كمن يهتم بدراسة الجريمة ومسرحها دون اهتمام بالمجرم نفسه.

ثم انتقادات أخرى ركزت على الجانب المنهجي، من خلال اعتبار التقنيات الامبريقية التي استعملها رواد المدرسة، ناقصة وبالتالي لا يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى نتائج علمية دقيقة. بقدر ما تؤدي إلى استنتاجات وتعميمات امبريقية متناقضة وعقيمة. ومثال ذلك أن النظرية الايكولوجية وجهت لها انتقادات أخرى تتعلق ببدائية مفاهيمها وعدم أهميتها في التحليل السوسيولوجي للموضوعات التي طرحتها، كمفهوم المنافسة والعزل والغزو...[2]

من المتصور في نظر البعض مثل مارتندال أنه بالإمكان أن تعالج بعض المسائل المرتبطة بالحياة الاجتماعية الحضرية في ضوء هذه المفاهيم ولكن ليس بالإمكان أن تتحدد من خلالها لأنها تنطبق على الحياة الريفية كما تنطبق على الحياة الحضرية.

بل لا يقتصر استخدامها على الحياة الإنسانية فحسب فقد تمتد لمعالجة بعض الأمور المرتبطة بالحياة النباتية والحيوانية أيضا....

---

[1] عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، ص.142.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.41.

إن النظرية الايكولوجية بهذا المعنى قامت على تصورات غير كافية لصياغة نظرية محددة المعالم عن المدينة يمكن أن تتميز عن نظرية أخرى تعالج موضوعاً آخر في إطار النظرية السوسيولوجية.[1]

والنوع الثالث من الانتقادات نجده يركز على مسألة العلاقة بين الثقافة والمجال التي تعتبر مسألة إيديولوجية ... كل هذه الانتقادات نجدها بالأساس موجهة إلى ويرت من طرف مانويل كاستيلز الذي خصص فصل من كتابه المسألة الحضرية أسماه أسطورة الثقافة الحضرية، لتفنيد مفهوم الثقافة الحضرية ومفهوم التحضر عند ويرت، انطلاقا من نتائج أبحاث ميدانية تفند كلها – حسب كاستلز –العديد من نتائج واستنتاجات ومفاهيم ويرث وغيره من رواد مدرسة شيكاغو.

ومع ذلك يبقى للنظرية الايكولوجية وزنها وأهميتها وبخاصة في القدر الهائل من البيانات والمعطيات الأمبريقية التي قدمتها عن المدينة في تاريخ علم الاجتماع الحضري.[2]

الخلاصة:

تتفق النظريات الثلاث التي أشرنا إليها في أن كل مدينة تنقسم إلى مناطق وأن لكل منطقة منها مميزات خاصة، وتتمثل هذه المناطق فيما يلي: منطقة رجال الأعمال المركزية، منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة، منطقة سكن الطبقات الفقيرة، منطقة سكن الطبقات المتوسطة، منطقة السفر اليومي أو الضواحي.

ومن خلال عرض النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية يتبين وأن التصور الإيكولوجي يستند إلى مجموعة من المقولات والقضايا النظرية والإمبريقية... الخ. في هذا الإطار تقدم النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية تصورا في كيفية دراسة وتطوير المجتمع الحضري الذي يخضع لتأثيرات النمو والهجرة الريفية وتزايد الحاجيات الاجتماعية بكل مستوياتها.

المحاضرة الرابعة: الاتجاهات الايكولوجية الحديثة

تمهيد:

الاتجاهات الايكولوجية الحديثة:

أولا: البدائل الايكولوجية لدراسة النمو الحضري.

1 . نموذج الونزو.

2 . نموذج الاتصال.

3 . نموذج تحليل الأنظمة.

4 . التحليل العاملي.

ثانيا: . النظرية الايكولوجية المحدثة: كوين، اموس هاولي، شنور ودنكان.

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996)، ص ص.318.320.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.41.

ثالثا: . النظرية الايكولوجية السوسيو–ثقافية.

رابعا: . نظرية تحليل المناطق الاجتماعية.

خامسا: . نظرية الثقافة الحضرية لويس ويرث.

خلاصة.

المحاضرة الرابعة: الاتجاهات الايكولوجية الحديثة

تمهيد:

تهدف هذه المحاضرة إلى عرض الاتجاهات الايكولوجية الحديثة، انطلاقا أولا من البدائل الايكولوجية لدراسة النمو الحضري ممثلة في نموذج الونزو، نموذج الاتصال، نموذج تحليل الأنظمة، وانتهاءا بالتحليل العاملي. وثانيا عرض النظرية الايكولوجية المحدثة من خلال أعمال كل من كوين، اموس هاولي، شنور ودنكان. وثالثا عرض النظرية الايكولوجية السوسيو–ثقافية. ورابعا تحليل المناطق الاجتماعية. وخامسا وأخيرا عرض نظرية ويرث الحضرية كأسلوب حياة.

أولا: البدائل الايكولوجية لدراسة النمو الحضري.

صاحبت الانتقادات الشديدة التي مست المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية الايكولوجية الكلاسيكية، ظهور محاولات بحثية ضيقة النطاق وتنظيرية تسعى إلى الاهتمام بالبناءات الايكولوجية والاجتماعية منها:

1 . نموذج الونزو: ويتلخص في نظريته إلى استعمالات الأرض على أنها تتباين حسب أثمانها وإيجاراتها طبقا للبعد أو القرب من مركز المدينة، ومن المراكز الثانوية الأخرى.

2 . نموذج الاتصال: فيقوم على فكرة أساسية مفادها أن السبب الرئيسي لنمو المدن واتساعها يتمثل في سهولة الاتصال والانتقال.

3 . نموذج تحليل الأنظمة ينظر أنصار تحليل الأنظمة إلى المدينة على أنها تتألف من مجموعة من الأنظمة أو الأنساق الفرعية المتبادلة التأثير والتأثر.

4 . نموذج التحليل العاملي: يحاول أنصار التحليل العاملي حصر العديد من المتغيرات المؤثرة في ايكولوجية المدينة، ثم تحديد الأهمية النسبية لكل منها.[1]

الفكرة الأساسية هنا هي اتجاه الباحثين اتجاها مغايرا عندما كرسوا جهودهم لتطوير نظرية ايكولوجية تدخل بعين الاعتبار ما تجاهله أسلافهم الايكولوجيين. ومنذ ظهور هذا العمل الجديد خلال الخمسينات سيطر توجهان فكريان أطلق عليهما المدخل الايكولوجي المحدث، والمدخل السوسيو– ثقافي. والواقع أن الإسهام الحقيقي الذي قدمه هذين المدخلين يتمثل في دراستهم للمجتمع المحلي كوحدة مكانية وكوحدة للتنظيم الاجتماعي (من خلال معالجة الجوانب غير المكانية لحياة المجتمع كالثقافة والقيم والأشكال النظامية للسلوك والفعل والعلاقات الاجتماعية).

ثانيا: . النظرية الايكولوجية المحدثة:

تمثل النظرية الايكولوجية المحدثة نموذجا جديدا للنظرية الايكولوجية الكلاسيكية، وتستند إلى فكرة أساسية هي أن النظرية الايكولوجية كأي نظرية سوسيولوجية أخرى يجب أن تغطي كل سلسلة الظواهر الاجتماعية. ولقد ظهرت الأعمال التي تندرج تحت هذه النظرية في مجموعتين: أعمال الباحثين الذين اهتموا بالبعد المكاني، وأعمال الباحثين الذين اهتموا بالظواهر الاجتماعية وشبه الاجتماعية على حد سواء. وبرغم أن هاتين المجموعتين طرحت أراء متعددة إلا أنهما في الواقع تلتقي في نقطة أساسية وهي إعادة صياغة النظرية الايكولوجية المبكرة.

حيث اعتمد الباحثون المحدثون الدارستين لعقل المدينة في إطار النظرية الإيكولوجية. على فكرة أساسية جديدة، وهي أن النظرية الإيكولوجية يجب أن تشمل كل الظواهر الاجتماعية. ولتبيان الإسهامات الجديدة عبر هذا النموذج المحدث، سوف نستعرض إسهامات كل من كوين (Quin) وأموس هاولي (A.Aauley) وشنور(chnore) ودنكان (D.Duncan).[2]

وحيث أن القضية على هذا القدر من التشابه والتعقيد فإنني اعتقد انه من الأسهل والأسلم التعرض للموقف حسب المفكرين.[3]

---

[1] إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004)، ص.70.

[2] جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ترجمة محمد الجوهري، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)، ص.207–209.

[3] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.71.

1 . نظرية كوين:

يحصر كوين موضوع الايكولوجيا في المشكلات المرتبطة بتقسيم العمل، وتأثيره على التوزيع المساحي والجغرافي، ويرى أن المشكلات المختلفة التي يخبرها المجتمع لا يمكن إخضاعها كلها – من الناحية العملية– للتحليل الايكولوجي، الأمر الذي يدعو إلى الاهتمام أكثر بالعلاقات التبادلية بين الجماعات والبيئة.[1]

ويحصر هذا الباحث موضوع الإيكولوجية الحضرية في إشكالية تقسيم العمل وتأثيره على التوزيع المجالي. من جهة أخرى يرى كوين أنه لا يمكن إقامة تحليل إيكولوجي شامل لكل المشكلات الحضرية، بل يجب في المقابل التركيز على العلاقات الجدلية بين الجماعات والبيئة. وهكذا أتى هذا الباحث بمفاهيم جديدة مثل البيئة والمجتمع المحلي الحضري ومنطقة المركز الحضري.[2]

2 . نظرية أموس هاولي:

وإذا انتقلنا إلى أموس هاولي نجد انه يقدم نظرية جديدة اعتبرت بمثابة الجسر الموصل بين النظرية الايكولوجية المبكرة والنظرية الايكولوجية في صورتها الراهنة. فمحاولاته تركزت حول دراسة المجتمع المحلي، من حيث وصف خصائصه، وتحليل بنائه والاتجاهات الكامنة في هذا البناء، والكشف عن تأثير التغيرات الداخلية والخارجية على تنظيم مختلف التجمعات السكانية.[3] ومن هذا المنطلق اعتبر المجتمع المحلي كوحدة للتحليل، مع تأكيده على البعد المكاني والزماني عند التحليل، وتكامل الجوانب السيكولوجية والأخلاقية والقيمية السائدة.

ويجب الإشارة إلى أن إسهاماته هي في الواقع حلقة وصل بين النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية والحدثة على اعتبار أنها تركز على جملة من المواضيع ذات الصلة وهي:

. إن موضوع الإيكولوجية هو الطريقة الوحيدة التي من خلالها يحافظ الأفراد على أنفسهم داخل بيئة دائمة التغير.

. المجتمع المحلي هو وحدة التحليل.

. الأفراد أعضاء داخل الجماعات.

. الإهتمام بالبعد المكاني.

. الإهتمام بالبعد الزمني.

. التكامل بين العوامل السيكولوجية والأخلاقية.

. الأنشطة ترتبط بنسق القيمة السائد.

. عدم الفصل بين الظواهر شبه اجتماعية والثقافية والاجتماعية.

. اعتبار التكيف الثقافي إحدى المواضيع الأساسية في التحليل الإيكولوجي.[4]

---

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.71.

[2] جيرالد بريز، مرجع سابق، ص.207–209.

[3] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.ص71.72.

[4] جيرالد بريز، مرجع سابق، ص.207–209.

3 . نظرية شنور ودنكان النسق الايكولوجي:

قدما إطارا تصوريا يهدف إلى تحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة محورية من خلال العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية وشبه الاجتماعية، باعتبار أن النسق الايكولوجي يشير إلى مجموعة من العلاقات المتبادلة بين ما هو اجتماعي وما هو حيوي (شبه اجتماعي). وأوضح أن النسق الايكولوجي عبارة عن وسيلة مفاهيمية لتنظيم ووصف العلاقات بين المتغيرات الايكولوجية، ويمكن الاستعانة به في أسباب ونتائج التغير في المجتمع. ويتكون هذا الإطار التصوري من مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها على نحو وظيفي متبادل أطلق عليه اسم المركب الايكولوجي: (السكان، التنظيم، البيئة، التكنولوجيا). حيث حاول توضيح العلاقة بين المتغيرات الأربع المشكلة للمركب الايكولوجي، والفكرة الأساسية مفادها أن التغير في واحد من هذه المتغيرات يؤدي إلى تغيرات تمس بقية المتغيرات الأخرى.[1]

كما قام كل من دنكان وب. دنكان بدراسة حول توزيع المنطق السكنية والوضع المهني محاولين التأكد من الفرضية التالية: هناك علاقة ارتباط بين المسافة الفيزيقية بين الجماعات وتوزيعهم في المجال والمسافة الاجتماعية فيما بينهم (فرضية بارك)، ولقد توصلا إلى ما يلي:

– إن التحليل الإيكولوجي يساعدنا على تفسير الارتباط بين المسافة المكانية والمسافة الاجتماعية.

– يقاس هذا الارتباط من خلال مؤشرات الوضع السوسيولوجي والإقتصادي والاختلاف في المهنة.

– إن تركز مقرات الإقامة يرتبط بالوضع السوسيولوجي والاقتصادي.

ومن ثم توصلت هذه الدراسة إلى البرهنة على علاقة الإرتباط والصلة بين البحث الإيكولوجي من جهة ونظرية التراتب الإجتماعي من جهة ثانية. إذن، لقد ظهرت النظرية الإيكولوجية المحدثة في فترة لاحقة، بعد النقد الكبير الموجه إلى النظرية الكلاسيكية، مطورة بذلك هذه الأخيرة في دراستها وتحليلها للمجال الحضري من خلال إدخال أنساق ومقولات معرفية جديدة، من أهمها النسق الإيكولوجي والمركب الإيكولوجي. فالنسق الإيكولوجي أستعمل كأداة لدراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات أو الظواهر الحيوية (المنافسة، التكافل، الغزو، الإحتلال.....إلخ) ودراسة هذه الأخيرة ترتبط جوهريا بالظواهر الاجتماعية.[2] ولقد تطورت بالتالي النظرية الإيكولوجية، وأصبحت أكثر تكيفا مع المتغيرات الحضرية. إذ أصبحت تنظر إلى الفرد كعضو في التشكيلة الاجتماعية تتأثر بعلاقاتها وهي التي تشكله وتهيؤه، فهو بالتالي ليس فردا منعزلا. وهذه قفزة نوعية في الدراسات الإيكولوجية، والتي كانت تركز على المكان وتنظر بالتالي إلى المشاكل الحضرية على أنها نتاج طبيعة المكان ليس إلا، لتنتقل إلى فكرة نوعية جديدة، تعتبر من خلالها هذه المشاكل الاجتماعية على أنها أيضا ناجمة عن طبيعة الجماعة وبناءها وفاعلها مع الوسط الاجتماعي، ومنها تظهر أهمية المشاركة الجماعية.[3]

ثالثا: . النظرية الايكولوجية السوسيو – ثقافية:

---

[1] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص ص.73.74.

[2] السيد حنفي عوض، علم الاجتماع الحضري، (شركة الأمل للطباعة والنشر، 1986)، ص.31.

[3] جيرالد بريز، مرجع سابق، ص.207–209.

وتعرف الثقافة حسب النظرية السوسيوثقافية على أنها السلوك المتعلم الذي قد يربط أولا بالاستخدام الاقتصادي العقلاني للأرض والموارد النادرة وتضم الثقافة القيم والمعتقدات والمعايير التي تحكم الفكر والتفاعل.[1] وجاءت هذه النظرية للتأكيد على دور الثقافة في تحديد السلوك البشري، وتعرف الثقافة وفق هذا التصور على أنها السلوك المتعلم الذي قد يرتبط أو لا يرتبط بالاستخدام العقلاني للأرض والموارد النادرة.[2]

وتنطلق من كون الأفراد في تفاعلهم مع الآخرين ومع بيئتهم يخلقون ويعدلون الثقافة التي تضم القيم، المعتقدات، والمعايير التي تحكم الفكر والتفاعل.[3] وهي تستند في تفسيرها للواقع الحضري بكل أبعاده وتعرجاته وتضاريسه إلى المتغيرات الثقافية.[4]

حاولت هذه النظرية من جهتها التأكيد على أهمية العامل الثقافي (المشاعر والرموز) في تحديد وتوجيه السلوك. ومن أهم الدراسات التي اهتمت بالعوامل الثقافية، نجد دراسة فيري (Firey) عن استخدام الأرض وبوسطن (Boston) وجوناسن (Jonassan) في دراسة المجتمع المحلي النرويجي في نيويورك. ولقد استندت هذه الدراسات إلى المتغيرات الثقافية في تفسير الواقع الحضري.[5]

كما نجد الدراسة التي قام بها كل من كيبر (L.Kuper) وواط (H.Watt) ور.ديفد (R.Davies) حول العزل والتنميط الإيكولوجي بمدينة دوربان (Durban) في جنوب إفريقيا. حيث أوضحوا أن التميز العنصري بجنوب إفريقيا (في الإطار الزمني للدراسة) يقوم بعزل واضح لمساكن الزنوج عن المساكن البيض، إضافة إلى أن المناطق السكنية بالنسبة للسود هي في الغالب مناطق هامشية وبعيدة عن المحاور الأساسية للنقل والمواصلات، وفق ذلك فمناطق السود معرضة باستمرار إلى عمليتي الغزو والاحتلال.[6] ولقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى إبراز أهمية القيم الثقافية السائدة في تحديد نمط استخدام الأرض.

وإذا أمعنا النظر في النظريتين السابقتين اللتين قدمهما هاولي شنور، ودنكان، وفيري، وجونسن اتضح لنا أنهما تشتركان في نقطة هامة هي محاولتهما لدمج الظواهر الاجتماعية للحياة الحضرية في تصور نظامي واحد. ففي النظرية الأولى (النظرية الايكولوجية المحدثة) قدم عدد من علماء الاجتماع إسهامات تؤكد على الخصوص دور المتغيرات شبه الاجتماعية في تحديد أنماط استخدام الأرض، أما أصحاب النظرية الايكولوجية السوسيوثقافية فقد أعاروا اهتماما كبيرا للعوامل الثقافية غير الاقتصادية.[7]

رابعا: . نظرية تحليل المناطق الاجتماعية:

---

[1] حميد خروف وآخرون، الإشكالية النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجا، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1999)، ص.47.

[2] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.75.

[3] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.75.

[4] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.76.

[5] جيرالد بريز، مرجع سابق، ص.19.

[6] فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، (الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1984)، ص.65-69.

[7] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.77.

تطورت فيما بعد البحوث الإيكولوجية، من خلال الاعتماد أكثر فأكثر على تقنية التحليل الكمي في الدراسات، وتحليل المناطق الإجتماعية، خصوصا عبر استخدام النماذج التي طورها كل من شيفكاي وبال (Shevky et Bell) في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين.[1] لدراسة التباين الاجتماعي والمسافة الاجتماعية، فقد درسا البناء الاجتماعي الحضري من خلال ثلاثة مكونات هي:

1 . الرتبة الاجتماعية (المهنة، التعليم، الإيجار).

2 . التحضر (الخصوبة، عمالة المرأة، إقامة الأسرة النووية).

3 . العزل العنصري (التمركز السلالي، أو جماعات الأقلية في إحدى مناطق المدينة).[2]

وأشارا إلى أن المدينة، ما هي إلا نتاج تغير مستمر للحياة بها، وحددا مسار هذا التغير من خلال: تعقد البناء المهني، وتحول البناء الإجتماعي، وتغير التركيبية السكانية. وباستخدامهما لمقياس التحليل العاملي، اشتقا مؤشرات التغير وهي (الرتبة الإجتماعية، والتحضر، والعزل العنصري). كما أهتما بدراسة المدن من خلال المتغيرات التالية: ارتفاع معدل النساء العاملات، وإنخفاظ معدل الولادات، وإنخفاظ كثافة التملك. وبإستخدامها دائما للتحليل العاملي، توصلا إلى أن أحسن مؤشرين للبحث عن التعمير هما معدل الخصوبة والأسرة النووية.[3]

النقد الموجه لنظرية تحليل المناطق الاجتماعية: تعرض نموذج تحليل المناطق الاجتماعية لانتقادات عديدة استنادا إلى اعتبارات نظرية وواقعية . وأول هذه الانتقادات أن هذا النموذج يفتقر إلى الصدق الامبريقي، وعدم الملائمة النظرية، كما أن المؤشرات الثلاثة التي استخدمها شيكفاي وبال لدراسة البناء الاجتماعي الحضري ليست إلا تجريدات غير ضرورية تزيد من تعتيم الفائدة العملية للقياسات الإحصائية التي اشتقت منها.[4]

خامسا: نظرية الثقافة الحضرية لويس ويرث (1897–1952)

اهتم لويس ويرث، بوضع الركائز الأساسية لهذه النظرية منطلق من أن المدينة متغيرا أساسيا لتفسير بعض الأنماط الحضرية والتي جعلت منها وعاءا ثقافيا بإمكانها عرض الثقافة الحضرية باعتبارها طريقة للحياة. فالحياة الحضرية على ذلك عملية تسعى في النهاية إلى إحداث التنظيم المكاني لعناصر البناء الاجتماعي السائد بمنطقة جغرافية محددة.[5] وفي هذا الإطار تؤكد اغلب الدراسات الحضرية على عدم وجود طريقة واحدة للعيش في نطاق المدينة، فالطرق التي ينظم بها الأفراد حياتهم تختلف حسب الموروث الثقافي وموقع الفرد في إطار نظام المجتمع المحلي.[6]

وإذا كان البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة متصلة ومنمطة من العلاقات الاجتماعية التي تبرز من خلالها أدوار الأفراد ووظائفهم، فإن للبناء الاجتماعي الحضري أهمية حيوية في تشكيل الشكل الحضري السائد فهو يتسم بخصائص

---

[1] Bardo, J,W and Hartman, J.J, **Urbaban Sociology**, (Peacock Publishers, Tennessee, 1982), P.62-66.

[2] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.77.

[3] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.78.

[4] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.78.

[5] فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص.49.

[6] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.08.

معينة لعل أهمها سيادة العلاقات غير الشخصية التي تظهر في شكل التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد. كما أن درجة التجانس الثقافي بالمركز الحضري تؤثر على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم، وعلى نوعية العلاقة الاجتماعية السائدة بين ساكني النمط الحضري والوافدين إليها من المناطق الريفية، ومن الطبيعي أن ترتبط ظاهرة تركز السكان بالمركز الحضري وشكل الاتساع والامتداد فيه بطبيعة التركيب الطبقي بالنمط الحضري بحيث يؤثر ذلك على تكوين الطبقة وتحديد علاقتها بغيرها من الطبقات.[1] غير أن البناء الاجتماعي في المجتمع الحضري لا ينشأ من فراغ ولا يتحرك إلى غير هدف، وإنما يتحدد إطاره بالهيكل الثقافي للمجتمع الكلي أولاً والحضري ثانياً.[2]

ويجمع كثير من منظري النظرية الحضرية على أن مقالة لويس ويرث الموسومة بـ الحضرية كطريقة في الحياة أول عمل كلاسيكي أرسى فيه الدعوة الأولى لهذا التوجه النظري الذي ظهر لدى. كثير من علماء الاجتماع في محاولتهم الإجابة على التساؤل الذي يدور حول الأنماط والعمليات التي تتضمنها عملية تحول طريقة الحياة السابقة على التصنيع والتحضر إلى نظام صناعي حضري. وقد حاول ويرث صياغة نظرية متكاملة من خلال طرح تعريف وسؤال وإجابات متتالية على هذا السؤال. فالتعريف فهو الذي بدأ به ويرث وكان تعريفا للمدينة مؤداه: أنها موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية نسبيا وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانه. أما السؤال فيدور حول الصور والأشكال الجديدة للحياة الاجتماعية، والتي قد ينجم عن الخصائص الأساسية المميزة للمجتمع الحضري (الحجم والكثافة واللاتجانس).[3]

الحجم: ذهب ويرث إلى أن حجم السكان بمفرده سيخلق تنوعا كبيرا في الخصائص الثقافية والمهنية في المدينة، ويرجع ذلك جزئيا إلى وعيه بهجرة الجماعات المختلفة إلى المدينة. وهذا العدد الكبير من السكان سيدعم نمو التخصص، وسيظهر بناء مهني يعتمد على التخصصات المختلفة، وهذا التخصص سينظم العلاقات الإنسانية على أساس المصلحة الخاصة.[4]

ويشير ويرث مباشرة إلى ملاحظات فيبر وزيمل أن العلاقات الاجتماعية النموذجية يجب أن تكون أكثر ضحالة في المدينة بسبب الأعداد الهائلة المعنية. فالعلاقات الإنسانية مجزأة للغاية أو خاصة، وهكذا تتميز المدينة عن طريق العلاقات الثانوية بدلا من الابتدائية. ولا يزال الكثير من هذه العلاقات وجها لوجه، لكنها سطحية وغير شخصية، وعابرة وفقا لويرث، وعلينا أن ننظر إليهم كمجرد وسيلة لتحقيق الغايات الخاصة بنا، وليس لقيمة العلاقة نفسها. فويرى ويرث أن الأفراد في الحياة الحضرية كسبوا بعض العناصر من التحرر من سيطرة المجموعة الحميمة، لكنهم فقدوا أيضا الاطمئنان الذي يأتي من الحياة في مجتمع أكثر تكاملا عاطفيا. فجنبا إلى جنب مع الحرية يأتي الفراغ الاجتماعي والشعور بالشذوذ. على الرغم من أن تقسيم العمل ونمو التخصص (حتى بين المدن نفسها) يؤدي إلى التكافل

---

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.49.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.50.

[3] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.50.

[4] وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.76.

الاجتماعي من خلال الاعتماد المتبادل، ودوافع السوق والروابط المالية التي تجمع، بحيث تؤدي إلى العلاقات ذات الطابع التنافسي في الغالب. وأخيرا، مع أعداد كبيرة في المدينة، فالفرد له أهمية من الناحية السياسية.[1]

كثافة السكان: عالج ويرث متغير الثقافة كخاصية أساسية ومميزة للمجتمع الحضري، يترتب عليها خصائص أخرى، لقد تصور ويرث أن الكثافة تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الحجم فهي تزيد من درجات التقارب الفيزيقي بين الأفراد في مقابل التباعد الاجتماعي، كما أنها أخيرا تزيد العزل المكاني بمعني انفصال الجماعات السكنية عن بعضها البعض في شكل مجاورات أو أحياء متجانسة نسبياً.[2] وإحلال الضبط الرسمي محل الروابط غير الرسمية .كما تؤدى إلى زيادة الحاجة للتخصص والتمايز.

وتؤثر الكثافة السكانية أيضا على المستوى النفسي– الاجتماعي، فنتيجة لتعرض ساكن المدينة للتناقضات الواضحة...الروعة والقذارة...الغنى والفقر فإنه يشكل تصورا عقليا للمدينة ومناطقها وسكانها. وتساعد هذه الرؤية – امتدادا لزيمل– على فهم نزعة الحضري إلى التفكير النمطي والقاطع والاعتماد على فهم المدينة من خلال الرموز والأشكال المرئية (كالملابس والسيارات وأسماء الشوارع المتغيرة)، وتتضح دلالة ذلك حيث تشجع كثافة السكان على فقدان الحساسية للكثير من الجوانب الشخصية للآخرين. وتفسر السبب في كون سكان المدينة غالبا ما يبدون لا مبالين وفاقدي العواطف... ومعنى هذا أن التقارب المكاني يؤدي إلى زيادة المسافة الاجتماعية بين سكان الحضر. ويتسم الحضريون نتيجة للتقارب المكاني بالانغلاق عمن حولهم أو يبتعدون عنهم.[3]

اللاتجانس: أما متغير اللاتجانس فقد كان في ذاته نتيجة ترتبت على متغيري الحجم والكثافة فهو استجابة مباشرة لضرورة اقتصادية (تقسيم العمل) وأخرى اجتماعية تمثل الاختلافات والفروق المتوقع وجودها في جماعات كثيفة من السكان ولكن اللاتجانس (التغاير) يؤدى بدوره إلى سلسلة من المصاحبات الاجتماعية أهمها تطوير نسق أكثر تعقيداً للتدرج الطبقي وزيادة معدلات الحراك بأشكاله الفيزيقية والاجتماعية وتطوير شخصية كوزموبوليتية (عالمية).[4] وتتفاعل هذه الأبعاد الثلاثة (الحجم والكثافة واللاتجانس) في نظرية ويرث مع بعضها لتؤدي إلى طريقة فريدة في الحياة أطلق عليها الحضرية.

وفي هذا الإطار فإن أهمية عدم التجانس في المناطق الحضرية التي تهم ويرث تظهر من خلال الحشد البشري في المجتمع. بدلا من إثراء حياة الفرد اجتماعيا أو ثقافيا، فالعضوية المتعددة تصبح عابرة وغير مهمة نسبيا. وليس تثبيت الأفراد في حياة اجتماعية مستقرة، وهذه العضوية المتعددة والمتغيرة سحبت منهم في اتجاهات متضاربة ومتغيرة. وإذا كان الفرد سيشارك في كل شيء في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمدينة، فإنه يجب إخضاع بعض من فرديته لمطالب المجتمع الأكبر، وهذا التدبير ينغمس في الحركات الجماهيرية. في نهاية المطاف، فإن صورة الحالة المدنية عند ويرث هي نفور الأفراد لوحدها، وعلى غير هدى في بحر من المعايير والقيم المتنافسة. ومن ثم فزيادة الحجم،

---

[1] William G. Flanagan, **op.cit**, P.83.84.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.51.

[3] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.78.

[4] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص.83-85.

والكثافة، وعدم التجانس ترك الناس مجتثين اجتماعيا وعاجزة سياسيا، والظروف التي يتم التخفيف فقط إلى الحد الذي الحضر على استعداد لتغرق هويتهم في الحركات الجماهيرية.[1]

وعلى ذلك ويؤكد ويرث على انه نتيجة للاختلاف والتباين الاجتماعي يوجد ميل لزيادة الحراك الاجتماعي في المدينة نتيجة لضعف العوامل الثابتة مثل المكانة الاجتماعية الأسرية في مواجهة الانجازات الشخصية الكبيرة. وربما يصاحب هذا الحراك الاجتماعي بانتقال مكاني،[2] وتتفاعل هذه الأبعاد الثلاثة في نظرية ويرث – حجم وكثافة وتباين السكان– مع بعضها لتؤدي إلى طريقة فريدة في الحياة أطلق عليها الحضرية. ولهذا فويرث متفائلا بشدة بشأن الحضرية كطريقة في الحياة، فقد نظر إلى المدينة باعتبارها حمض يذيب مع الوقت القيم التقليدية، ويقوض تكوين مؤسسات وعلاقات ذات معنى. ورأى ويرث مثل بارك إمكانيات الحريات الكبيرة في المدينة، ولكنه قلقا أيضا من أن تتساوى هذه الجوانب الايجابية حتما مع التفكك الذي لاحظه في مدينة شيكاغو المضطربة. ورأى ويرث إمكانية خلق البيئات الحضرية الإنسانية فقط من خلال المحاولات الجادة للسيطرة على المدينة.[3]

النقد الموجه لنظرية ويرث:

وعلى الرغم من أن مقالة ويرث قد رسمها نصيبها من الانتقادات، فإنه يبقى من المهم اليوم بسبب ملاحظاته التي تمثل تتويجا للتقليد الحضري الكلاسيكية، وقد حدد ويرث ثلاثة معايير رئيسية هي التي تحدد بشكل مباشر درجة التحضر في مجتمع معين: الحجم، والكثافة، وعدم تجانس السكان.[4]

وبالرغم من ما قدمت نظرية ويرت في تحليل لعناصر المدينة وحياتها الاجتماعية التي لا تتوفر في مواقع أخرى.[5] غير أن الدراسات الواقعية التي أجراها كثير من الباحثين الأمريكيين مثل ويليام جوردن وهويت وجانز قد أوضحت أن ويرث كان مبالغا إلى حد كبير في تقدير العلمانية والتفكك كسمات مميزة للمجتمع الحضري حتى في الولايات المتحدة الأمريكية.[6] كما يعاب على ويرث غياب الرؤية التاريخية المقارنة.[7] والى جانب ذلك نجد:

1 . تجاهل ويرت الظروف التاريخية التي مرت بها المدينة في مختلف المجتمعات، وحصر كل إهتمامه وبنى كل استنتاجاته على نمط المدينة الأمريكية، ومن ثم فالتعميمات التي تضمنتها نظريته لا تنطبق على كل المدن المعاصرة.

2 . تأكيده على أن العلاقات الاجتماعية في القرية تأخذ طابعا أوليا بينما تتخذ العلاقات الاجتماعية في المدينة طابعا ثانويا. هذه النتيجة يصعب تعميمها على كل المدن وفي كل الظروف.

3 . إغفاله العلاقات المتبادلة بين المدينة كنسق فرعي والنسق الاجتماعي الثقافي الشامل والذي تعد جزا منه.[8]

---

[1] William G. Flanagan, **op.cit**, P.85.

[2] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.**79**.

[3] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.**80**.

[4] William G. Flanagan, **op.cit**, P.83.

[5] سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات، ط**1**، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، **2006**)، ص.**83**.

[6] فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص.52.

[7] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.**84**.

[8] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.**81**.

4 . التأكيد على المدينة كمتغير أساسي دون إيضاح للعلاقة التأثيرية بين المدينة والنسق الاجتماعي الثقافي الكلي والذي تعتبر المدينة جزء منه – اعتبر المدينة كوحدة للتحليل الاجتماعي الحضري – العلاقة بين القيم والبناء الاجتماعي. القيم والمشكلات الحضرية.

5 . يغفل متغير البيئة، والتكنولوجيا، وكذا متغير القوة (الصفوة).

خلاصة:

الواقع أن الإسهام الحقيقي الأول الذي جاء به أصحاب هذه النظرية يتمثل في دراستهم للمجتمع المحلي كوحدة مكانية وكوحدة للتنظيم الاجتماعي (من خلال معالجة الجوانب غير المكانية لحياة المجتمع كالثقافة والقيم والأشكال النظامية للسلوك والفعل والعلاقات الاجتماعية). والإسهام الثاني يتمثل في اهتمامهم بالظواهر الاجتماعية وشبه الاجتماعية على حد سواء. والإسهام الثالث يتمثل في القفزة النوعية للدراسات الإيكولوجية، والتي كانت تركز على المكان وتنظر بالتالي إلى المشاكل الحضرية على أنها نتاج طبيعة المكان ليس إلا، لتنتقل إلى فكرة نوعية جديدة، تعتبر من خلالها هذه المشاكل الاجتماعية على أنها أيضا ناجمة عن طبيعة الجماعة وبناءها وفاعلها مع الوسط الاجتماعي. ومن ثم فهذه النظرية جاءت للتأكيد على دور الثقافة في تحديد السلوك البشري.

ولكن وبالنظر إلى الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى أصحاب هذا الطرح النظري وخاصة فيما يتعلق بـ بافتقارها إلى الصدق الامبريقي، وعدم الملائمة النظرية، وغياب الرؤية التاريخية المقارنة. بالإضافة إلى المبالغة إلى حد كبير في تقدير العلمانية والتفكك كسمات مميزة للمجتمع الحضري. فإن الحاجة دعت إلى بلورت تصور نظري يتجاوز هذه العقبات.

تمهيد:

النظرية النفسية الاجتماعية:

1 . ماكس فيبر ودراسة الحياة الحضرية.

2 . جورج زيمل والحياة العقلية للمتروبوليس.

3 . أوزفالد شبنجلر والثقافة الحضرية.

خلاصة.

تمهيد:

تهدف هذه المحاضرة إلى عرض النظرية النفسية الاجتماعية من خلال أعمال ثلاثة من روادها الأوائل الذين يمثلون في نفس الوقت المدرسة الألمانية، وهم على التوالي: أولا ماكس فيبر ودراسة الحياة الحضرية، وثانيا جورج زيمل والحياة العقلية للمتروبوليس، وثالثا أوزفالد شبنجلر والثقافة الحضرية.

النظرية النفسية الاجتماعية:

تشير هذه النظرية في علم الاجتماع الحضري إلى أعمال رواد مدرسة فكرية متميزة ظلت تسيطر على علم الاجتماع الألماني لفترة طويلة حتى وقتنا هذا، كما تمثلها أعمال ثلاثة من روادها الأوائل وهم ماكس فيبر ودراسة الحياة الحضرية وجورج زيمل والأسس النفسية للحياة الحضرية واوزفالد شبنجلر عن ثقافة المدينة. وفي الأخير كارل ماركس وتناقضات المجتمع الرأسمالي. فالنظرية الاجتماعية الحضرية تأثرت بشكل كبير ببعض الكتاب الألمانيين التي تلو تونيز وبنو على المواضيع الرئيسية لعمله.[1] ففيبر، زيمل، وشبينغلر طرحوا فكرة محورية في تراث الدراسات الحضرية، وهي أن أشكال التنظيم الحضري تنتج مختلف أساليب الحياة، التي تختلف عن الأشكال الريفية.[2] وفيما يلي نشير إلى أهم إسهامات كل منهم على النحو التالي:

1. ماكس فيبر ودراسة الحياة الحضرية (1864-1920):

هدف السوسيولوجيا عند ماكس فيبر هو فهم الفعل الاجتماعي وتأويله، مع تفسير هذا الفعل المرصود سببيا بربطه بالآثار والنتائج.[3] ومن ثم، يتخذ هذا الفعل – أثناء التواصل والتفاعل – معنى ذاتيا لدى الآخر أو الآخرين، فالفعل الإنساني عند فيبر هو السلوك الذي يحمل دلالة ومعنى وهدفا. وأما الفعل المجتمعي، فهو السلوك الذي يسلك تجاه الآخرين من خلال ما يراه، في سلوك الآخرين، من دلالة ومعنى وهدف.[4]

حلل كل من تونيز ودوركايم وزيمل المدينة بصورة مجردة، حيث طوروا نظرياتهم عن طريق القراءة العامة لما شاهدوه مثل الاتجاهات الأساسية للتاريخ الحضري الأوروبي، والعناصر الأساسية للحياة في المدن التي يعرفونها. وقد أكد عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر على عدم كفاية هذه النظريات. وكان فيبر مثل المنظرين الآخرين مهتما بتطوير نموذج عام للمدينة، نموذج شامل وموجز. ومن أبرز هؤلاء المنظرين هو ماكس فيبر الذي يتضمن محاولة لتعريف رسميا المدينة أعمال أوسع نطاق. وكان هدفه وضع نموذج شامل وموجز.[5]

فقد تطورت أفكار فيبر من خلال تعريفه للمدينة فيما يمكن إن نطلق عليه الآن تعريفا لحياة المدينة، أطلق عليه فيبر مصطلح النموذج المثالي للمدينة، ويعني به حالة معينة للحياة الحضرية التي تفي بالمتطلبات الاجتماعية المتوارثة في

---

[1] William G. Flanagan, **op.cit**, P76.

[2] إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2004)، ص.08.

[3] Catherine Colliot, **la sociologie de Max Weber**, (Paris: La découverte, 2006), p.50.

[4] عبد الله إبراهيم، الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع، ط2، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص.96.

[5] William G. Flanagan, **op.cit**, P76.

تنظيم الاستيطان البشري. ويفترض مفهوم النموذج المثالي هذا إمكانية إيجاد وصف رشيد (عقلي) لأية ظاهرة اجتماعية مثل ظاهرة المدينة.[1] ومن ثم فما ندين به لفيبر هي تلك الأداة التصورية الأساسية، والمتمثلة في النمط المثالي، وهي عبارة عن نموذج تركيبي، يستخدم كقياس، يمكن تقييم الحالات الواقعية بناءا عليه.

ويعرف فيبر النموذج المثالي بأنه تصور عقلي يتشكل من خلال ظهور سمة أو أكثر من صفات وخصائص الأشياء أو الظواهر موضع الملاحظة في الحياة الواقعية، كذلك فإن النموذج المثالي ليس غرضا، إنما هو أداة أو وسيلة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة والمواقف.[2] وتتم صياغة النمط المثالي من خلال إبراز متميز عمدا لوجهة نظر معينة أو أكثر، والتأليف بين عدد كبير جدا من الظواهر(أي تجسيدات النمط) الفردية الواقعية الشاسعة إلى حد ما – ولكنها قد تغيب أحيانا – ويتم ترتيب هذه الظواهر (أو التجسيدات الواقعية) طبقا لوجهات النظر المختارة عمدا بحيث يصبح وحدة تحليلية موحدة. ومثل هذا البناء العقلي (أي المفهوم) ليس له أي وجود في صورته الخالصة على صعيد الواقع الملموس في أي مكان.[3] ومن ثم فالنماذج المثالية، ما هي إلا تصورات عقلية خالصة، يطرحها الباحث، لتكون بمثابة مرشد له، وللباحثين الإجتماعيين عموما، الذين يسعون لفهم الواقع، ومعرفة العلاقات السببية، التي تؤدي إلى حدوث الظواهر وتكرارها.

لقد وضع فيبر تصنيفا لأنماط الفعل الاجتماعي والتي يمكن الاستعانة بها في بناء النماذج المثالية للسلوك حيث حدد أربعة أنماط للفعل الاجتماعي وفقا لمساره واتجاهاته على النحو التالي: الفعل العقلي، الفعل القيمي، الفعل العاطفي، الفعل التقليدي.[4]

وعبر هذا النموذج المثالي الذي من شأنه أن يحدد العناصر الأساسية التي تشكل المدينة، بعد النظر في مجموعة متنوعة من الخصائص التي تم العثور عليها مرتبطة بالمدن تاريخيا، وصل إلى الصيغة التالية: يشكل المجتمع الحضري الكامل تسوية يجب أن تعرض الغلبة النسبية لعلاقات التبادل التجاري ومع التسوية ككل عرض الميزات التالية: التحصينات، السوق، محكمة من تلقاء نفسها، وعلى الأقل القانون مستقل جزئيا؛ والأخذ بأحد أشكال تكوين الجمعيات؛ ثم الحكم الذاتي الجزئي على الأقل، والاستقلال السياسي الجزئي على الأقل، وأيضا إدارة من قبل سلطات ناجمة عن المشاركة في الانتخابات.[5]

ولكنه ذهب إلى أن تحقيق ذلك بدون الاهتمام الواعي بالمدن الفعلية في الأنماط المختلفة من العالم، وفي أزمان مختلفة سيؤدي إلى نظرية حضرية ذات قيمة محدودة جدا.[6] لذلك نجده يؤكد على ضرورة دراسة المدن في مختلف أجزاء

---

[1] غريب محمد سيد احمد، علم الاجتماع الحضري، (الازاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص.23.

[2] محمد احمد بيومي، تاريخ التفكير الاجتماعي، (الإسكندرية: 1998)، ص.202.

[3] محمد الجوهري وآخرون، تاريخ التفكير الاجتماعي، الرواد، ط1، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011)، ص.195.

[4] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: دار الكتب، 2005)، ص.140.

[5] William G. Flanagan, **op.cit**, P77.

[6] وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، **2005**)، ص.**57**.

العالم وفي مراحل تاريخية متباينة، ومن ثم كانت هذه الدعوة من جانبه تمثل أول إسهام نظري ومنهجي ذا قيمة في علم الاجتماع الحضري.[1]

عرف فيبر الفعل الاجتماعي بأنه سلوك إنساني ظاهر ومستمر يمنحه الفرد الفاعل معنى ذاتيا.[2]

فالمدينة هي الشكل الاجتماعي الذي يسمح بدرجة عالية من الفردية والتميز في كل مظهر واقعي من المظاهر الموجودة في العالم. ولتحديد معنى المدينة لا يمكن الاقتصار على وصف نمط حياة منفرد، ولكن باعتبار أنها احد البناءات الاجتماعية التي تعمل على إيجاد أساليب حياة ملموسة ومتعددة، وهكذا تصبح المدينة مجموعة من البناءات الاجتماعية التي تعمل على تشجيع الفردية والتجديد، ومن ثم تصبح أداة للتغير التاريخي. حيث افترض فيبر أن المدن الحديثة لا توضح أو تعبر عن المدينة باعتبارها ثقافة. فقد نظر إلى المدن في أيامه على أنها نظم بدائية ومتخلفة.[3]

وفي هذا الإطار اعتقد فيبر مثل دوركايم إمكانية أن تكون المدن عوامل ايجابية وقوى تحريرية في الحياة الإنسانية...[4] إذ حاول توضيح الظروف الايجابية المؤثرة على الحياة العامة للناس، وعلى هذا اهتم بالمدينة في الماضي أكثر من اهتمامه بها في الحاضر...[5] كما أنه من ناحية أخرى ابتعد تماماً عن الاتجاه التصوري أو الشكلي الذي تبناه زميله زيمل وحاول جاهدا أن يوضح الظروف التي تجعل دور المدينة ايجابياً أو ابتكاريا في الحياة العامة للإنسان مستعيناً في ذلك بدراسته لمدن الماضي أو المدن القديمة ومعتمداً في نفس الوقت على تصور خاص في تعريفه للمدينة.[6]

النقد الموجه لفيبر:

من خلال عرض أفكار ماكس فيبر يتضح لنا التزامه الاديولوجي الواضح بالنظام الرأسمالي وتمجيده، واعتباره النظام الأمثل للبشرية الذي يجب الحفاظ عليه وإدخال التحسينات والتعديلات به.[7] وهكذا فرغم أهمية المنظور التاريخي عند فيبر في تناول الظاهرة الحضرية من منظور متعدد الأبعاد، فإنه بتعريفه النموذجي المثالي للمدينة يسقط في النزعة المركزية عندما اعتبر أن مفهوم المدينة لا توجد إلا في أوربا الغربية، ورغم تركيز فيبر في دراسته على مدن حقيقية من منظور ثقافي وتاريخي مقارن، و لكنه للأسف لم يقدم عن المدينة الحديثة إلا القليل.[8] وعلى هذا اهتم بالمدينة في الماضي أكثر من اهتمامه بها في الحاضر.[9]

2. جورج زيمل والحياة العقلية للمتروبوليس (1858-1918)

---

[1] سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص.64.

[2] عامر مصباح، علم الاجتماع ، الرواد والنظريات، ط1، (الجزائر: دار الأمة، 2005)، ص.83.

[3] غريب محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص.23.

[4] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.60.

[5] غريب محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص.22.

[6] فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)، ص.43.

[7] محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.146.

[8] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.84.

[9] غريب محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص.22.

لقد تضمنت نظريته فكرتين أساسيتين هما الأولى وتدور حول مميزات المدينة والثانية ترتبط باستجابات سكانها.[1] حيث ركز جورج زيمل على تحديد خصائص الحياة الحضرية واستجابات ساكنيها، وذلك في ضوء جملة من المفاهيم المتعلقة بـ الأنماط السلوكية، التكيف الحضري، العلاقات غير الشخصية، انقسام الحياة الاجتماعية إلى مجالات منفصلة (الأسرة، العمل، الأصدقاء، ...الخ)، التنظيم العقلاني للوقت في المدينة، التنظيم العقلاني للنشاط (تقسيم العمل)، اللامبالاة، الانعزال والتحفظ الاجتماعي، وإذا كانت هذه المفاهيم تشكل في جوهرها خصائص الحياة الحضرية واستجابات ساكنيها لضغوط هذه الحياة الصعبة والمعقدة المستندة إلى العقلانية والواقعية.[2] فالمجتمع ينشأ من وجهة نظر زيمل من خلال التفاعل النفسي بين الكائنات الإنسانية كأفراد، وكأعضاء في جماعات. [3] وعلى هذا الأساس تركز نظرية زيمل على التمييز بين طبيعة العلاقات الاجتماعية من ناحية الشكل أو الصورة، وما تنطوي عليه من مضمون اجتماعي، لان العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع كالصراع، والتنافس، والخضوع وتقسيم العمل، والتقسيم الطبقي وغيرها موجودة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية.[4]

ولهذا يرى زيمل أن أهم ما يميز المدينة الحديثة هو ما أطلق عليه تكثيف الإثارة النفسية والعصبية التي ينبغي على ساكن المدينة أن يتغلب عليها. وان المدينة تهاجم الفرد باستمرار بأشكال مختلفة، وانه لكي يسيطر الفرد على الموقف، فانه يتعلم أو يكتسب القدرة على التمييز الدقيق بحيث يستطيع أن يتمشى مع ما هو هام، ويبتعد عن كل ما هو غير ذلك. ومن خلال هذه العملية يصبح سكان الحضر، وبمرور الوقت أكثر تفكيرا وعقلانية وواقعية من سكان الريف.[5]

فقد رأى زيمل – مثل من عاصروه– في ظهور العالم الحديث سببا للاهتمام بكيفية قدرة الفرد أو هل يمكن للفرد إبقاء روح الحرية والإبداع قلب العوامل الاجتماعية الشاملة. وذهب زيمل إلى أن الشخصية ستتعلم تكييف نفسها مع المدينة.[6]

أ . خصائص المدينة: يعتبر تكثيف المؤثرات العصبية هو العنصر الوحيد للمدينة الحديثة الذي عمل على تفعيل التكيف، حيث يجب على ساكن المدينة أن يقاومها. فعلى عكس النظم الريفية حيث يكون رتم الحياة والتدفقات التخيلية الشعورية أكثر بطئا واعتيادا وحدوثا، فإن المدينة تمطر الفرد بصورة مستمرة بالكثير من الرؤى والأصوات والروائح، ومن اجل مقاومتها يجب أن يتعلم الفرد كيفية التمييز بينهما بدقة.[7]

---

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.65.

[2] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص: 05.

[3] عبد الهادي محمد والي، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2003)، ص.271.

[4] عبد الهادي محمد والي، المرجع السابق، ص.271.

[5] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.66.

[6] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.54.

[7] وجدي شفيق عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.54.

ب . استجابة الفرد: تساءل زيمل عن كيفية السلوك الحضري إزاء هذه المؤثرات الشاملة،[1] والطلب المتزايد للاستجابة الرشيدة. فهل تستطيع التوقف عن مساعدة أي شخص تشاهده في الشارع؟ لا يعتقد زيمل ذلك. ونتيجة لذلك فقد ذهب إلى تكيف الإنسان الحضري مع حياة المدينة عن طريق تطوير ما أسماه الاتجاه "المتعجرف" – البديل الاجتماعي– وهو الانفصال. فالحال في المدينة هو أننا نستجيب بعقولنا وليس بقلوبنا ونتعلم أن نأخذ الاتجاه الواقعي نحو العالم حولنا، فنحن ببساطة لا نهتم ولا نريد أن نندمج.[2]

ويرى زيمل أن الإفراط في الحافز النفسي يقود الناس إلى محاولة الدفاع عن أنفسهم بطرق سلبية رد الفعل العاطفي بالنسبة لمن يحيطون بهم في المدينة، وكدفاع ضد تعقيد الحياة الحضرية، يحاول الناس أن يعيشوا في علاقة غير عاطفية وعقلية، ووظيفية مع الآخرين، وهذا الدفاع يجعل الحياة منفصلة، وإذا حاول الناس أن يعيشوا حياتهم في الأسرة وفي العمل وفي الصداقة، فإنهم يتحطمون عن طريق التعقيدات الكامنة في كل من هذه الوقائع التي يعيشونها في الوسط الحضري.[3]

حيث سعى زيمل، في مقال له بعنوان "المتروبوليس والحياة العقلية" لفهم ما فعلته الخبرة في المناطق الحضرية على طريقة تفكير الناس وتصرفهم. وأعرب عن اعتقاده بأن هناك اثنين من الميزات الهامة في الحياة الحضرية والمتمثلة في كيف يعتقد سكان المدن ويتصرفون؟ من شدة المؤثرات العصبية أو الضجة الكبيرة في المدينة، وانتشار تأثير السوق على العلاقات الحضرية. حيث لاحظ سيمل أن سكان المدن ليس لديها خيار سوى أن تصبح حساسة للأحداث والناس من حولهم. وهذه هي الحالات النفسية التي تخلق العاصمة. فمع تعدد وتيرة الحياة الاقتصادية والمهنية، والاجتماعية، المدينة تصبح في تناقض عميق مع بلدة صغيرة والحياة الريفية مع الإشارة إلى الأسس الحسية من الحياة النفسية. يجب على سكان المدن الحقيقية تطوير قدرات خاصة لتجنب التورط العاطفي في كل ما يحدث من حولهم. تكمن هذه القدرة في الفكر وزراعته متأنية وتطوير ويعرض نفسه في موقف يبدي موقفا لا مباليا، لذلك دون قيد أو شرط محفوظة للمدينة. وعلى النقيض من أولئك الذين يقيمون في المدن الصغيرة والقرى، الذين لديهم القدرة على احتضان بعضهم البعض في علاقات تشعر بعمق أكثر وعاطفية، يجب على السكان في العاصمة تعقد أنفسهم بعيدا. من بلدة "نوع العاصمة من الرجل، وقال سيمل كما يتفاعل مع رأسه بدلا من قلبه. والميل نحو الاحتياط الناجم عن شدة الخبرة، وتعزيز الأساس الاقتصادي للحياة في المدينة. حيث لاحظ ويبر المدينة كسوق، وسؤال زيمل هو ما ستفعل الحياة في السوق للعلاقات الاجتماعية. وكان جوابه أن لفت إلى أن الناس تدخل في علاقات تتسم بالتوتر والعمليات الحسابية. فإقتصاد المال وهيمنة الفكر هما متصل جوهري. أي أنها يشتركا جميعها في مسألة الموقف الحقيقية في التعامل مع الناس والأشياء. وتأسست جميع العلاقات العاطفية الحميمة بين الأشخاص في هذه الفردية، في حين أن العلاقات العقلانية وطنت الرجل مثل العدد، مثل العنصر الذي هو في حد ذاته غير مبال.[4]

3 . أوزفالد شبنجلر والثقافة الحضرية:

---

[1] وجدي شفيق عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.55.

[2] وجدي شفيق عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.56.

[3] غريب محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص.25.

[4] William G. Flanagan, **op.cit**, Pp.78.79.

يمثل أوزفالد شبنجلر أيضا النظرية النفسية الاجتماعية، والذي لم يكن صديقا شخصيا لأي من فيبر أو زيمل إلا أن كتاباته عن المدينة تعكس بعض أفكارهما وهي التي كان لها تأثير واضح على مدرسة شيكاغو بأمريكا. ويعتقد شبنجلر أن مراحل تطور المدينة تشير إلى الحياة الحضرية ككل في الثقافات الغربية بهذا التصور تميز تماما عن تصورات فيبر وزيمل الذين اهتما بتتبع الخصائص المميزة للمدينة كبناء اجتماعي، كذلك ذهب شبنجلر إلى أن مراحل نمو المدينة تتخذ شكل الدورة لأن نشأة المدينة الثقافية وتدهورها يتخذ نمطاً واضحاً يكشف عن مراحل النمو والتدهور في المجتمع.[1] فلقد اعتقد شبنجلر أن المدن الكبيرة في عصره تعمل على إفساد نشاط وحيوية وطاقة من يقيم بها حيث تتميز بالطابع الروتيني وتصبح الحياة فيها قاسية،وكان يتوقع أن الثقافات المتروبوليتانية سوف تواجه مصير وقدر روما، بحيث تتدهور المدن ويعود المجتمع إلى نوع من الحياة الزراعية وغير المتمدنة، وهكذا تعمل دورة النمو الحضري على إعادة تنظيم ذاتها.[2]

ولهذا يعتقد شبنجلر أن مراحل تطور المدينة تشير إلى مراحل الحياة الحضرية ككل في الثقافات الغربية.[3] ويرى انه بمرور الوقت تنفصل المدن عن الطبيعة وتركز أكثر على الثروة، القوة، والمنطق، وكنتيجة لذلك تفقد المدينة طبيعتها القائمة على الروح وتنهار، وفي الأخير تموت...[4] وفي هذا تبدوا المحاولة التي بدأها زيمل بتوجيه الأنظار إلى أهمية المدينة كوسيلة للتغيير الاجتماعي والنفسي، وفي هذا الصدد يعتقد زيمل أن الحياة الحضرية تسبب الانحراف، والسلوك الإجرامي، لكنها تعطي الأفراد فرصة تطوير قدراتهم والتمتع بالحرية. غير انه يعود فيؤكد على صعوبات استيعاب وفهم مكونات وعناصر المدينة الكبيرة، زيادة الضغوط العصبية، تعرض الفرد لتأثيرات الحياة الحضرية...الخ.[5]

حيث ركز شبنجلر على الصور النفسية الاجتماعية للحياة الحضرية من خلال النقاط التالية:

- الثقافة الحضرية.
- عدم التوازن بين الريف والمدينة.
- تميز المدينة بالحرية والإنفصال من القيود والروابط العقائدية.
- إرتباط الحياة الحضرية بالمال والفكر والذكاء.
- التأكيد على العقلية الحضرية.[6]

ويعتقد شبنجلر أن الثقافة الغربية قد أخذت في التدهور والتفسخ منذ بدايات القرن العشرين، كما أن دورة الحياة تنطبق على إفساد سكانها عن طريق اختفاء الطابع النظامي على عمليات العلاقات البشرية المتبادلة، وعن طريق جعل هذه العمليات روتينية وغير عاطفية، ولقد أدرك زيمل هذا من خلال تطور المدن الأكبر حجماً. غير أن فكرة شبنجلر

---

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.47.

[2] غريب محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص.28.

[3] غريب محمد سيد احمد، المرجع السابق، ص.27.

[4] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.07.

[5] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.08.

[6] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984)، ص ص.422-427.

كانت تنص على أن كل ثقافة غربية أو غير غربية لها روح شعبية تظهر في المراحل الأولى من تطورها، وهذه الروح تمنح الثقافة هويتها وحينما تنمو المدن تدريجيا فإن ذلك يؤدى إلى تغيير هذا الطابع الثقافي نتيجة تشجيع الفردية والانفصالية بين أعضاء المدينة، وهكذا تتشابه جميع المدن الكبرى طالما أنها نشأت في الأصل عن ثقافة واحدة، هذا التشابه هو علامة المرض والتغير والأفول الداخلي.[1]

والمدينة في تصور شبنجلر هي الميجابوليس وهي الفكر المتحرر، فلقد تولد الذكاء أصلا في خضم مقاومة القوى الإقطاعية بتقاليدها من البورجوازية كطبقة مفكرة أصبحت أكثر وعياً بوجودها، عندما نما هذا الذكاء أعاد المفكر الحضري تشكيل عقيدة العصر الذهبي ليحل الدين الجديد لطبقة العوام والعلم الليبرالي المتحرر، محل الدين القديم لطبقة النبلاء والقساوسة. وبنفس القوة والوضوح أطلعت المدينة بمهمة السيطرة على الأرض مستقبلة لتلك القيم التقليدية التي ارتبطت بها بفكرة النقود أو المال كفكرة متميزة عن السلع أو المنتجات، وكذلك تضمنت حياة المدينة التأكيد على المال كفكرة متميزة عن السلع والمنتجات، وكذلك تضمنت حياة المدينة التأكيد على المال جنباً إلى جنب مع الفكر والذكاء، إذا لم يقتصر دور المال على مجرد فهم المعاملات الاقتصادية فحسب بل امتد أيضا ليخضع تبادل السلع والمنتجات لاتجاهات نموه، وكلما نمت المدينة وزاد توسعها كلما تطور سوق المال، لأن المال أصبح هو القوة المسيطرة، ولقد أصبح المال بالنسبة للإنسان شكلاً من أشكال النشاط الذي يوقظ باستمرار شعوره بالوجود والبقاء حتى أصبحت المدينة تمثل ديكتاتورية المال غير المحدود.[2]

فأوزوالد شبنغلر يعتقد أن التاريخ كشف أن المدينة كانت لاعبا رئيسيا في قصة كل حضارة عظيمة. وتتوقف أطروحته على ملاحظة أن جميع الثقافات العظيمة كانت الثقافات الحضرية والتي كانت المدينة المحرك لـ "الحضارة" (وهو تعبير يستخدم على نطاق واسع مع الإشارة إلى الغرب الصناعي)؛ بحيث نفت العمارة الحضرية أي علاقة للأشكال العضوية أو الطبيعية؛ والفن الحضري. ومرددا مخاوف زيمل على مدى آثار التسوية من الانشغال بالمال وصعود الفكر على نوعية العلاقات الإنسانية، المتوقع شبنغلر توجد مثل هذه العواقب التعويضية نتيجة ارتفاع الحريات الفردية.[3]

وتتمثل القضية الأساسية في كتابات شبنجلر في تحديد خصائص المدينة كإفتراضات جوهرية لوجود المدينة. وهكذا اهتمت المدرسة الألمانية وعلى رأسها فيبر وزيمل لهذه الافتراضات الخاصة بثقافة المدينة، كما إهتم المفكرون الثلاثة بتعريف ثقافة المدينة على أنها ظاهرة متكاملة وذلك عند مقابلتها بغيرها من الوحدات الاجتماعية.[4] وهكذا يتبين لنا أن هناك اتفاقاً واضحاً يجمع ما بين تصور فيبر وزيمل وشبنجلر مؤداه التأكيد على الذهنية الحضرية رغم اختلاف كل منهما في تفسير هذه الذهنية، كما كشف هذا التأكيد عن تصورهم النفسي الاجتماعي في تحليل ظروف الحياة في المدينة الحديثة.[5]

خلاصة:

---

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.48.

[2] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص.336.

[3] William G. Flanagan, **op.cit**, P.80.

[4] غريب محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص.29.

[5] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص.49.

بالرغم من ما على النظرية النفسية الاجتماعية من مآخذ، من مثل الالتزام الاديولوجي الواضح لأصحابها الثلاثة فيبر، زيمل وشبنجلر بالنظام الرأسمالي وتمجيده، واعتباره النظام الأمثل للبشرية الذي يجب الحفاظ عليه وإدخال التحسينات والتعديلات به.

إلا أنها لا تزال تحتل أهمية كبرى في علم الاجتماع الحضري، باعتبار إهتمام المفكرون الثلاثة بتعريف ثقافة المدينة على أنها ظاهرة متكاملة وذلك عند مقابلتها بغيرها من الوحدات الاجتماعية. وكذا تأكيدهم على الذهنية الحضرية رغم اختلاف كل منهما في تفسير هذه الذهنية، كما كشف هذا التأكيد عن تصورهم النفسي الاجتماعي في تحليل ظروف الحياة في المدينة الحديثة.

المحاضرة السادسة: النظرية الماركسية المحدثة

تمهيد:

النظرية الماركسية المحدثة:

1 . هنري لوفيبفر النقد الإنساني للتحضر.

2 . مانويل كاستلز والمسألة الحضرية.

خلاصة.

المحاضرة السادسة: النظرية الماركسية المحدثة

تمهيد:

لقد كان لفشل التصورات النظرية السابقة أن ظهرت وجهة نظر ماركسية لتوفير بديل مفيد للبيئة وللنهج الحضري، خلال **1970** وخلال الجزء الأول من العقد التالي، هذه التصورات النظرية التي فشلت في التنبؤ بدراسات الثقافة والمجتمع أو شرح الاضطرابات في المناطق الحضرية منذ **1960**.

فمنذ أواخر **1960**، كان هناك ميل من النظرية الماركسية الغربية لتوسيع آفاقها التقليدية من أجل مراعاة مختلف الحركات الراديكالية التي وضعت خارج عملية الإنتاج والتي لا يمكن ببساطة تحليلها من حيث علاقة أجر العمالة برأس المال (الحركة النسوية، التطرف الطلابي في **1960**) وفي هذا السياق اكتشفت النظرية الماركسية مشكلة المدينة، وهي المشكلة التي طرحت من خلال تطوير الحركات الراديكالية في المدن لموجهة القضايا مثل تراجع الخدمات العامة في المناطق الحضرية، تدنيس البيئية وهلم جرا. حجة ماركس وإنجلز مفادها أن المدينة الرأسمالية ليست في حد ذاتها مهمة من الناحية النظرية ولذلك فقد تم إعادة النظر في السنوات الأخيرة. إعادة النظر هذه شملت خطوتين. الأولى هي نقد النظريات القائمة في المناطق الحضرية (مثل علم البيئة البشرية) والممارسة الحضرية (على سبيل المثال التخطيط) بأنها عقائدية. مصطلح الأيديولوجية مع ذلك، قد يعني أشياء مختلفة لمختلف الكتاب، وهذا يعكس متميزتين (على الرغم ذات الصلة) معاني هذا المفهوم في العمل ماركس. وهكذا فقد أكد بعض الكتاب مفهوم الأيديولوجيا باعتبارها وسيلة لإضفاء الشرعية للسيطرة الطبقية. ويطلق على المفاهيم الحالية من التمدن والتفسيرات الحالية للمشاكل الحضرية بأنها أيديولوجية على أساس أنها تعكس وتخضع لمصالح الطبقة البرجوازية.

بعد أن أنشأ نقد المفاهيم الحالية مثل التحضر على أنها عقائدية، والخطوة الثانية هي تطوير نظرية لا تخضع لمصالح الطبقة المسيطرة أو لا لمجرد إضفاء الطابع الرسمي على تمثيل الأيديولوجية القائمة. حيث يرى التصور الأول الأزمة الحضرية كمحور للرأسمالية المتقدمة، والثاني يرى أنها ثانوية بالنظر إلى الصراع الطبقي الأساسي في الصناعة. وبينما يركز السابق بشأن مسألة إنتاج الفضاء (أي على الطريقة التي يصبح التنظيم الرأسمالي تمديد ومطبوع على جميع جوانب الحياة اليومية)، وبالتالي الحاجة لتطوير أشكال جديدة من النضال ضد الهيمنة الرأسمالية على الفضاء، ويرى هذا الأخير أن مسألة المناطق الحضرية لا تمثل كما كبيرا إلا بقدر الأزمة الحضرية وهي امتدادا للصراع التقليدي ضد الهيمنة الرأسمالية الصناعية للإنتاج.[1]

يميل بعض الدارسين المعاصرين في فرنسا منذ بداية الستينات إلى تناول قضايا النمو الحضري السريع ومسألة المدن الجديدة، ومسالة الأقليات الإثنية في المدينة، مسألة الطبقات الاجتماعية، الثقافة الحضرية والثقافات الفرعية.[2] وخلال سنوات السبعينات والثمانينات فرضت المدينة نفسها كإشكالية وكظاهرة باثولوجية تتطلب تدخلا لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تهدد المجتمع الحضري بأكمله، ويسجل هذا التحول في الدراسات الحضرية منعطفا حاسما يتمثل في انتقال تركيز علم الاجتماع الحضري من المسألة الاجتماعية المتمحورة حول المسألة العمالية إلى الاهتمام بالمشاكل الحضرية.[3] إلى جانب اهتمام علماء الاجتماع الفرنسيين في نهاية الستينات بدراسة مجتمع المدينة من منظورات متنوعة: الماركسية، البنيوية، ...الخ.

النظرية الماركسية المحدثة:

يطلق مصطلح الماركسية المحدثة على أولئك المفكرين المتمسكين بالماركسية التقليدية – كما جاءت عند ماركس– كإطار نظري ومنهجي، ولكنهم ينتقدونها في بعض الجوانب.[4] بحيث ينطلقون من الحقائق الجديدة التي يفرزها الواقع. وما يهمنا هنا هو أن التصور الماركسي الجديد يؤكد أولا على ضرورة الاهتداء بالمادية التاريخية لقيادة البحوث السوسيولوجية وتوجيهها موضوعا وتصميما، وثانيا موضوع الطبقات الاجتماعية والتغير، حيث يتفق الماركسيون الجدد بان ماركس قد أولى الطبقات الاجتماعية عناية فائقة باعتبارها مقولة تحليلية وتفسيرية لكثير من الظواهر الاجتماعية، وهناك أيضا مسألة الدور الثوري للبروليتاريا والتي أصبحت من قبل البعض بحاجة إلى إعادة نظر. وثالثا الوعي بالواقع والوعي بالممكن.[5]

ومن ثم فالنظرية الماركسية المحدثة تستند إلى المفاهيم الماركسية الأساسية وتطبيقاتها على واقع المدينة. وعلى هذا الأساس فهي ترتكز على ما يلي:[6]

---

[1] Peter Saunders, **op.cit**, pp.104.105.

[2] إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، **2004**)، ص.**103**.

[3] إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، **2004**)، ص.**103**.

[4] علي غربي، علم الاجتماع والثنائيات النظرية، التقليدية والمحدثة، (قسنطينة: جامعة منتوري، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2007)، ص.146.

[5] علي غربي، المرجع السابق، ص ص.148، 149.

[6] Lojkine, J, **Le marxisme, l'état et la question urbaine**, (Paris, PUF, 1977), PP.61.62.

– إن مفهومي المجتمع والثقافة الحضرية تستعمل في طياتها توجيهات إيديولوجيا.

– ينبغي الاهتمام بالمحتوى الاجتماعي للظواهر، ولا ينبغي النظر إليها في إطارها الفيزيقي وحسب.

– أن المواقع والمجالات الحضرية هي مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي.

– يجب معالجة مشكلة الإسكان في علاقة مع الاستهلاك الجمعي.

– ينبغي إعادة إدماج المسألة الحضرية في سياقها التاريخي وفي علاقتها بنط التنظيم الإجتماعي في علاقته مع النظام الليبرالي.

– ضرورة الإهتمام بالطبقة العاملة والجماعات الإجتماعية والبرجوازية الكبيرة والأقليات الحضرية والصراع ...إلخ.

ونحن هنا نركز على نهج اثنين من منظري الماركسية هنري لوفير ومانويل كاستلز الذين سعيا إلى إعادة تشكيل مجال الدراسات الحضرية من خلال نقد النهج القائمة على مفاهيم الحضر. على الرغم من أن كاستلز رفض في وقت لاحق من ذلك كثير من أعماله السابقة، وكانت كتاباته خلال هذه الفترة تؤطر بشكل كبير إرساء الأساس لما أصبح يعرف باسم علم الاجتماع الحضري الجديد، وأنه من الصعب المبالغة في تقدير أهمية إرثه في التطور اللاحق في هذا المجال.

1 . هنري لوفيبفر (lefebvre) النقد الإنساني للتحضر:

ليس من المعروف على نطاق واسع عمل لوفيبفر عن التحضر في العالم الناطق باللغة الإنجليزية. ويبدو أن ذلك يعود إلى صعوبة الوصول النسبي إلى عمله ذا الصلة للبعض من غير الموجود في الترجمة الإنجليزية. بل ويرجع ذلك جزئيا أيضا إلى حقيقة أن كتابات كاستلز، في المسالة الحضرية، قد تمت قراءتها ومناقشتها على نطاق واسع، وهذا يتضمن طمسا لنظريات لوفير. وبعبارة أخرى، إذ لا يتم تحديد حد كبير له بالنظر إلى إطار كاستلز، ولكن أيضا كان هناك حافز يذكر لدراسة أفكار لوفيبفر هذه على ما يبدو على أنه هدم وتجاوز لعمل كاستلز. في السنوات الأخيرة، بدأ لوفيبفر يتلقي المزيد من الاهتمام من خلال العمل الجغرافي الحضري الماركسي من أمثال هارفي وسوجا، ولكن تأثيره على علم الاجتماع الحضري لا يزال هامشي إلى حد ما. وربما هذا هو نظرا للمضاربة، بالوعي الذاتي.[1]

ومع هذا فقد ذهبت إسهامات لوفيبفر مع نهاية الستينات إلى إعتبار المدينة حق، من خلال حق التفكير في المدينة وحق العيش فيها وحق تعميم الفراغ الحضري والحق في الطبيعة، فالمدينة شأنها شأن الطبقات الإجتماعية يجب دراستها.[2] وفي هذا الإطار يرصد لوفيبفر بعض التحولات التي حدثت على التفكير السوسيولوجي في فرنسا من حيث تغير النظرة الراديكالية الماركسية الكلاسيكية التي تركز على التصنيع في حد ذاته إلى التركيز على مفهومي التحضر والحضر الذين ينطويان على معنى التصنيع.[3]

يميل الخيال الحضري بلوفيبفر أكثر نحو التحليل "على مستوى ميتا" ومع ذلك، مصلحة لوفيبر في الديناميات اليومية للعملية الحضرية، فهو يطمح نحو صياغة أكثر عالمية من الهياكل والنظم المشتركة في الحياة الحضرية بشكل عام.

---

[1] Peter Saunders, **op.cit**, P.105.

[2] Raulin, A, Anthropologie urbane, (Paris: Armand colin, 2002), PP.52-57.

[3] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.**103**.

على هذا النحو لوفيبفر يوفر أهم علاقة بين النظرية الكلاسيكية الحضرية والدراسات العمرانية الجديدة التي طورت في العقود الأخيرة.[1]

وقد حاول المنظرين والباحثين الحضريين الكلاسيكيين والمعاصرين وصف التجربة الحضرية باستخدام اللغة الأخلاقية والجمالية والفلسفية المتاحة لهم في ذلك الوقت. ولكن عدد قليل، مع استثناء ملحوظ من أمثال بنيامين ولوفيبفر، والذي أراد أن يجادل، في تجنب تاريخية المدينة باعتبارها وسيلة للتمييز التجارب الحضرية السابقة من تلك التي نراها اليوم. وثمة عقبة كبيرة لحساب منتبذ متغاير التوقيت المدينة هي اللجوء على نطاق واسع إلى السياق التاريخي باعتبارها قضية توضيحية لبعض الظاهرة العامة.[2]

ويقوم نقد لوفيبفر للنظريات الحضرية القائمة على الحجة القائلة بأن أي نظام نظري يوجه تصرفات البشر، في مثل هذه الطريقة فإنه يساعد على الحفاظ على النظام القائم للعلاقات الاجتماعية الذي يمكن تسميته بالإيديولوجي أي التمثيل الأيديولوجي إذا كان يساهم إما مباشرة أو بتوسط لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الأيديولوجية ولذلك لا يمكن فصله عن الممارسة. ويذكر مثالا على تلك الأيديولوجية التقليدية في المجتمعات الرأسمالية أن النظام يستنسخ نفسه بشكل طبيعي، دون تدخلات هادفة من وكلاء الإنسان، لهذا لا يخدم فقط إلا إضفاء الشرعية على النظام (ما هو طبيعي مقبول)، لكنه ينفي أيضا إمكانية التدخلات الجذرية لتغييره (ما هو طبيعي لا مفر منه). سابقا، بالفعل، وبالتالي، فإننا نرى هنا أساس رفض لوفير من الحتمية الماركسية وكذلك نظريات البرجوازية، على حد سواء لديها تأثير عملي تقزيم تطور العمل الثوري (وهذا هو القول، الماركسية القطعية التي تنفي الفعالية الواعية لموضوعات الإنسان تنفي أيضا إمكانية اتخاذ إجراء جذري، وبالتالي تؤدي نفس وظيفة النظريات البرجوازية في تقويض عملية النضال ضد الهيمنة الرأسمالية).[3]

فالنظريات الاجتماعية العامة التي لها أثر عملي للحفاظ على هيمنة مصالح فئة معينة: إنه دور الأيديولوجيات لضمان موافقة المضطهدين والمستغلين. ويتحقق ذلك عن طريق إخفاء المصالح الحقيقية للطبقات المسيطر عليها، وبالتالي الحد من النضال السياسي ضد مصدر سيطرتهم. والماركسية ليست أيديولوجية في هذا المعنى لأنها تمكن وتسهل هذه الصراعات... في حجته أن الماركسية ليست أيديولوجية، لوفيبفر لا يسعى ليعني أن ذلك هو العلم مع نظرة متميزة إلى الحقيقة والواقع. فمشروع لوفيبفر، بالتالي، هو وضع مجموعة من الأفكار حول العمران التي يمكن أن تحفز بإجراءات جذرية ضد ما يراه طريقة جديدة وشاملة للجميع من الهيمنة الرأسمالية على الحياة اليومية. وهكذا ترتكز نظرية الحضرية وممارسة التخطيط على إنكار الطابع السياسي المتأصل في سياسة الفضاء وتصوره باعتباره عنصرا غير عقلاني أن يتطفل على النظام المكاني من الخارج بدلا من أن تكون عنصرا أساسيا في الدستور وإدامة الأشكال المكانية. هذه النظرية هي بالتالي إيديولوجية، لأنه يحافظ على الوضع الراهن من خلال عدم تسييس مسألة الفضاء

[1] Simon Parker, **op.cit**, p.09.
[2] Simon Parker, **op.cit**, p.175.
[3] Peter Saunders, **op.cit**, P.106.

واستخداماته، وكأيديولوجية أي يتخلل في جميع أنحاء المجتمع مع ليفيد نزع فتيل الصراعات السياسية عن استخدام الحيز الحضري.

فمهمة النظرية النقدية هي أن تنفجر هذه الأيديولوجية الحضرية من خلال إظهار كيف أن الأشكال المكانية المنظمة هي نتاج وضع معين من الإنتاج الرأسمالي وكيف أنها تسهم في إعادة إنتاج علاقات السيطرة. ويتأكد ذلك، من كونه نتاج اجتماعي. إنتاج الفضاء يمكن تشبيهه بإنتاج أي نوع معين من البضائع. ونخلص إلى أن هذا يكشف عن التمييز الحاسم بين عرض لوفير للماركسية وعرض كاستلز، فالماركسية عند لوفيبفر ليست علمية بل نظرية سياسية للممارسة الاشتراكية.[1]

2 . مانويل كاستلز والمسألة الحضرية:

حاول رواد الاتجاه الماركسي المحدث نقل المقولات والنماذج الماركسية إلى الحقل الحضري لفهم الكثير من القضايا والمسائل الحضرية، إلى جانب القيام بدراسات وأبحاث امبريقية لتحصيل عمليات التطور والنمو الحضري في سياق التحولات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة وانتقالها الجماعي نحو ما يسمى بالليبرالية الديمقراطية.

وتحت تأثير الاحتجاجات الاجتماعية في فرنسا في أواخر الستينات نما وتطور الاتجاه الماركسي المحدث على يد مانويل كاستلز صاحب كتاب المسألة الحضرية، وعدد من الدراسات والأبحاث التي مكنته من نقد النظرية الحضرية وتحليل الواقع الفرنسي.[2]

كاستلز ينطلق في مقاربته للواقع الحضري من نظرته للمسألة الحضرية، على أنها تحليل للبنية الحضرية، حيث تتوضح تاريخيا (في أشكال مكانية معينة)، فقلب التحليل السوسيولوجي للقضية الحضرية هو دراسة السياسة الحضرية،[3] وتربط الأعمال الحديثة لكاستلز بين أنماط التحضر والمجتمع الواسع، وتتجنب الخوض في عمليات التحضر باعتبارها مجموعات من الظواهر الجزئية المفردة، ويرى أن أنماط الحياة التي يعيشها الناس في المدن، شأنها شأن التنظيم المادي الهندسي لمختلف الأحياء السكنية، إنما تعبر عن الملامح العريضة لنمو الرأسمالية الصناعية.[4] وعلى هذا يؤكد كاستلز أن التحضر أو عملية الزحف الحضري ليست سيرورة مستقلة معزولة عن غيرها، بل ينبغي تحليلها في سياق علاقتها بأنماط التغير الأساسية في المجالين السياسي والاجتماعي.[5]

ومن جهة أخرى يربط كاستلز عملية التحضر/ التحضرن من جهة، وتنامي الحركات الاجتماعية من جهة أخرى. إن شكل الفضاء المجتمعي، كما يقول يرتبط ارتباطا وثيقا باليات الإنماء الكلية في كل مجتمع. وإذا أردنا أن نفهم معنى المدينة فإن علينا أن نتقصى عملية استحداث أشكال المكان وتحولاته. إن إخراج المدن والأحياء وملامحها المعمارية إنما تعبر عن أشكال من الصراع والنزاع بين مختلف الجماعات في المجتمع وبعبارة أخرى فإن البيئات الحضرية تمثل التجليات

---

[1] Peter Saunders, **op.cit**, Pp.106.107.

[2] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.**104**.

[3] Manuel Castells, **the Urban Question**, Translated by Alan Sheridan, first published, (London: Edward Arnold (Publishers), 1977), P.244.

[4] أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصباغ، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص.623.

[5] أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ص.600.

الرمزية للتفاعل بين فئات عريضة من القوى الاجتماعية. فكاستلز يعتقد أن المدينة ليست مجرد موقع متميز في منطقة حضرية ما، بل هي في واقع الأمر جزء لا يتجزأ من عملية الاستهلاك الجماعي وهو من المكونات الجوهرية للرأسمالية الصناعية.[1] وعلى هذا الأساس، فإن الهيئة المادية الفيزيقية للمدينة هي المحصلة الطبيعية لقوى السوق وسلطة الحكومة. وخلاصة القول أن كاستلز يؤكد أن المدن هي في مجملها بيئات مصطنعة أقامها الناس. فحتى المناطق الريفية أخذت تخضع بصورة متزايدة لنفوذ التدخل البشري والتقانة الحديثة، مما أدى إلى إعادة تشكيل العالم الطبيعي.[2]

وفي هذا الإطار ينظر كاستلز للظواهر الحضرية على أنها مرتبطة بسياق تاريخي واجتماعي محدد. ولا يمكن عزلها عن أصولها الاجتماعية والأيديولوجية.[3] حيث تناول كاستلز تحليل البناء الحضري وقوانينه المتعلقة بالتنمية والتحول في إطار مقاربته البنيوية، خاصة تحليل الممارسات والبناء الاجتماعي، عناصر النظام الحضري، التناقضات المتأصلة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي...الخ. والى جانب ذلك يعترض على أية إشكالية وظيفية أو بنيوية تعزل المجال السياسي والاقتصادي وتغفل الارتباط القائم بين السياسة والصراع الطبقي.[4] فالمواقع المكانية التي يعتبرها أنصار علم الاجتماع الحضري تمارس تأثيرا مستقل عن العمليات الاجتماعية هي في الواقع مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي، بل إن المكان نفسه يتشكل أو يتحدد داخل السياق الاجتماعي والاقتصادي، وانه خارج هذا السياق لا يوجد للمكان أي معنى يذكر.[5]

ومثل لوفيبفر، وضع كاستلز نقده لنظريات التحضر القائمة على العقائدية، وحجته تعتمد على تحديد وظائف هذه النظريات والتي تعمل على الحفاظ على العلاقات الطبقية الرأسمالية، ويفسر الجانب الوظيفي للأيديولوجيات النظرية بفشل النظريات القائمة على تجاوز العلاقات الأيديولوجية التي من خلالها يعيش الأفراد علاقتها في العالم الحقيقي. وبعبارة أخرى، النظريات القائمة هي أيديولوجية أي أنها مجرد تفصيل بدلا من القطيعة مع الأشكال الأيديولوجية للمجتمع الرأسمالي، وبالتالي تفشل في وضع الأساس العلمي لتحليل الواقع في المجتمع. وهكذا يرتكز نقد كاستلز للنظريات القائمة على الأيديولوجية على حجة أن هناك طريقة علمية للتحليل عن طريق الوسائل التي من الممكن أن تحدد الخطابات الأيديولوجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في البداية أنه في سياق تطوير عمله، عمل كاستلز على تعديل موقفه المعرفي الأولي إلى حد كبير جدا، إلا أننا يجب أن نهتم بشكل أساسي بأعماله السابقة، لأنه هنا تطور نقده لعلم الاجتماع الحضري والأيديولوجية وضعت التعديلات اللاحقة لنظرية المعرفة له نتيجة لمحاولته تطبيق نهجه في البحوث التجريبية، وتظهر هذه التجربة أنها قد أدت به إلى إعادة النظر في المفاهيم السابقة له للعلم وعلاقته بالأيديولوجية. كما سنرى، هذا مفاهيميا له تأثير على تقويض أي محاولة للحفاظ على مثل هذا التمييز، وبالتالي تطرح تساؤلا حول النقد السابق له عن النظريات البديلة، على الرغم من أن كاستلز نفسه لم يبد أبدا أي صراحة في إعادة النظر في الهجوم الأول له على

---

[1] أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ص.601.

[2] أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ص.602.

[3] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.105.

[4] Lojkine, j, **op.cit**, pp.60-72.

[5] إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص.105.

هذه النظريات البديلة في ضوء موقف معرفي تتغير حياته. وقد أسس نقده الأصلي من النظريات الاجتماعية الحضرية في التطبيق دون تمحيص نسبيا من الفلسفة الماركسية لمسألة المناطق الحضرية.[1]

خلاصة:

على الرغم من أن الفكر الماركسي لا يزال جزءا من المزيج الذي يحتويه علم الاجتماع الحضري الحالي، كما هو الحال فيما يتعلق بعلم الاجتماع بشكل عام، فقد فقد بعض من نفوذه وبعض من أتباعه. فقبل منتصف 1980، فالعديد من الكتاب النقديين توقفوا عن الإشارة إلى ما فعلوه باسم الماركسية، وعلى ذلك فإن نهج الاقتصاد السياسي أصبح فئة جامعة لمجموعة متنوعة من الأعمال التي أكدت على أن فكرة الاجتماعية استندت أساسا إلى ترتيبات الصراع بين فئات مختلفة من الفاعلين الاجتماعيين وعلى مستويات مختلفة من أجل الوصول إلى السلطة، من قبل بعض الذين اعتبروا عملهم يدخل ضمن افتراضات الاقتصاد السياسي الماركسي، في حين أن عمل الآخرين حمل القليل من العلاقة بالماركسية. ومن هنا فقد ترك للقراء من تلقاء نفسها إلى حد ما، ودون أعباء ثقيلة من التسميات، فك واتخاذ ما يجدون مفيد من الأدب.

المحاضرة السابعة: تقييم التراث النظري الكلاسيكي لعلم الاجتماع الحضري وتياراته

تمهيد:

أولا تقييم التراث النظري الأوروبي والأمريكي الكلاسيكي.

[1] Peter Saunders, **op.cit**, P.112.

ثانيا علم الاجتماع الحضري بين التيار المحافظ والتيار الراديكالي.

خلاصة.

المحاضرة السابعة: تقييم التراث النظري الكلاسيكي لعلم الاجتماع الحضري وتياراته

تمهيد:

تهدف هذه المحاضرة أولا إلى تقديم تقييم إجمالي لما تم طرحه في التراث النظري الأوروبي والأمريكي الكلاسيكي، وثانيا عرض موقف علم الاجتماع الحضري بين التيار المحافظ والتيار الراديكالي.

أولا: تقييم التراث النظري الأوروبي والأمريكي الكلاسيكي.

وهكذا يتضح من خلال تقييمنا للتراث النظري الأوروبي والأمريكي الكلاسيكي، وعرض أهم النماذج النظرية السائدة في علم الاجتماع الحضري أن لكل نظرية من هذه النظريات مواطن من الضعف، ومواطن أخرى من القوة، وبالتالي لا يمكن أن تكون أي نظرية منها كافية لتفسير ظواهر الحياة الحضرية ذات الأبعاد والجوانب المتعددة والمتغيرات المتباينة، كما أن هذه النظريات اهتمت بالتفاصيل الجزئية والبيانات الامبريقية المحدودة على حساب التنظير السوسيولوجي العام. وبالتالي فقد أغفلت القضايا النظرية الحيوية كما افتقدت إلى المقاربات الحضرية عبر المجتمعات الإنسانية المختلفة مما جعل البعض يذهب إلى أن هذه النظريات كتبت بطريقة انطباعية، وأنها تفتقر إلى التحليل العلمي التفسيري والمعلومات المتعمقة عن الحياة في المدينة، ومع هذا فإن هذه النظريات استطاعت أن تمس أهم المشكلات والقضايا التي تواجه الإنسان ساكن المدينة وان تقدم أسسا نظرية للدراسات والبحوث التي تجري في علم الاجتماع الحضري المحاصر.[1]

1. نقد التراث الأوروبي:

يتضح أولا أن الأفكار المحورية لهؤلاء المنظرين هي نتاج للأزمنة والمدن التي عاشوا فيها، فقد كانت طريقة الحياة الأوروبية متغيرة بسرعة وكانت المدن تحل محل القرى والريف كمكان أساسي للحياة. ونتيجة لجميع المؤثرات التي تعرضت لها، يمكن القول بصعوبة بأن هذه المدن التي نمت بسرعة قد قدمت حياة جديدة لكثير من سكانها.

وثانيا اظهر المنظرون بعض الاختلافات في تفسيراتهم فالتناقض بين تونيز ودوركايم هو الأكثر وضوحا، حيث يرى تونيز المجتمع (مجتمع المدينة) على انه الأكثر إثارة للمشكلات، والمجتمع المحلي على انه الأكثر إنسانية. فقد قلب دوركايم هذا التفسير باستخدام مصطلحي التضامن العضوي والتضامن الآلي فالحياة في الريف متخمة ومتخلفة وعلى العكس كانت الحياة في المدينة تحررية مليئة بالإمكانيات الكاملة للتنمية.[2]

ويعتبر تأكيد المنظرين الكلاسيكيين على أن المدينة هي الموضوع المناسب للدراسة السوسيولوجية أكثر إسهاماتهم أهمية. وبالرغم من أن تونيز ودوركايم لم يخرجا عن نظريات المدينة هذه، فإن تصنيفهما حلل بوضوح التناقض بين الحياة الريفية والحياة الحضرية، وتقدم زيمل وفيبر خطوة إضافية عن طريق التطوير الفعلي للنظريات الدائرة حول كيفية عمل المدن.

فقد أدركت النظريات الأربع وجود شيء ما يميز بين المدينة وطريقة الحياة التي خلقتها. فقد رأو جميعا حياة المدينة على أنها خيار بشري متزايد يركز على العقلانية، ويتسم بالتقسيم المعقد للعمل. بالإضافة إلى تأكيد المنظرين الأربعة على أهمية المدخل المقارن، وأضاف فيبر إلى هذا الاهتمام التأكيد على ضرورة مقارنة التحليل الحضري بين المدن تاريخيا وعبر الثقافات، إذا ما أردنا نظرية حضرية كافية بصورة فعلية.[3]

2. نقد التراث الأمريكي:

---

[1] محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، (مصر العربية للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص.64.63.

[2] وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص.62.63.

[3] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص.64.

وعلى هذا فمن ايجابيات مدرسة شيكاغو أنها قدمت تحليل لعناصر المدينة وحياتها الاجتماعية التي لا تتوفر في مواقع أخرى.

وعلى الرغم من الإسهامات التي قدمتها مدرسة شيكاغو، إلا أن التحليل المعمق للأعمال المبكرة لهذه المدرسة الفكرية يؤكد على حقيقة هامة مؤداها أن مؤسسي المدرسة شانهم في ذلك شأن الأوروبيين قد استجابوا لنوع معين من المدن وهو المدينة الرأسمالية الغربية والتي قطعت شوطا كبيرا في مجال التقدم الصناعي. الأمر الذي يجعلها تتميز بصفات خاصة سواء على مستوى البحث أو النظرية. فضلا عن أن تراث مدرسة شيكاغو المبكر خلا تماما من أي تحليلات تاريخية مقارنة. مما يعني قصورا واضحا على المستوى المنهجي.[1]

فتصميم بارك الكبير على الدراسات الواقعية مع اهتمامه بالتفكك والمشكلات الحضرية قاده وزملاءه إلى التركيز على الجانب المؤلم من حياة المدينة أكثر من الجوانب الأخرى. ومع ذلك يجب أن لا ننسى الإسهامات العظيمة لجماعة شيكاغو فإلى بارك يرجع الفضل الأول بصورة مستمرة في استنتاجه أهمية دراسة المدينة، حيث ذهب إلى عدم كفاية النظريات المكتبية وانه على علماء الاجتماع الحضري الخروج الفعلي والملاحظة المباشرة لحياة المدينة، وكان الإسهام الثاني لنظرية ويرث هو الربط بين رؤى التراث الأوروبي والدراسات التي اعتمدت على الملاحظة لجامعة شيكاغو.[2]

ومن ثم فهمت الايكولوجيا على أنها علاقة الكائن الحي ببيئته، ويدرك الايكولوجيين المدينة – والمجتمع الحضري بصفة عامة– على أنها تنظيمات اجتماعية تحتل مواقع جغرافية، ويفترضون إلى أن أفضل فهم للحياة الحضرية يكون عن طريق كونها فسيفساء من المناطق حيث تؤدي العوامل الطبيعية إلى توزيع منتظم، وأيضا متغير باستمرار للسكان والتسهيلات والأنشطة.[3]

ثانيا: علم الاجتماع الحضري بين التيار المحافظ والتيار الراديكالي.

يمكن أن نميز بين اتجاهين نظريين اختلف كل منهما عن الأخر في منطلقاته الفكرية وتوجهاته النظرية والأيديولوجية. هذان الاتجاهان هما الاتجاه المحافظ والاتجاه الراديكالي. أما الاتجاه المحافظ فقد انطلق من أن المبدأ الأساسي للحياة الاجتماعية يتمثل في الاستقرار والنظام والثبات. ومن ثم النظر للواقع باعتباره واقعا ايجابيا بما يحتوي عليه من نظم اجتماعية تؤدي أدوارا ايجابية ثابتة للإنسان والمجتمع (كونت، دور كايم، فيبر ... وغيرهم).[4]

أما الاتجاه الراديكالي فينظر إلى الواقع الاجتماعي ليس بوصفه واقعا ايجابيا دائما، بل انه في مرحلة ما قد يصل إلى السلبية الكاملة، ومن ثم يحين موعد تغييره وخلق واقع أفضل منه، ولذلك فالمستقبل بالنسبة لهذا الاتجاه هو أفضل دائما من الواقع الراهن. وان الحركة والتغاير يأتيان بفعل التناقض والصراع بين الايجابي والسلبي في الحياة الاجتماعية.

---

[1] سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات، ط1، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص.83.

[2] وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص.82.81.

[3] وجدي شفيق عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.70.

[4] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص.57.

ومن ثم فان هذا الاتجاه لا يركز على النظام الاجتماعي والتكامل والاستقرار، وإنما يركز على التناقض الاجتماعي والصراع والتغير من نظام اجتماعي ومن مرحلة تاريخية إلى نظام اجتماعي ومرحلة تاريخية أخرى.

وعلى الرغم من أوجه التباين والصراع بين هذين الاتجاهين اللذين واكبا علم الاجتماع منذ نشأته، وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت لكل منهما، إلا أن هذين الاتجاهين مازالا يؤثران على التيارات الفكرية والاتجاهات النظرية الحديثة، والتي تعد امتدادا وتطويرا لكل منهما من جانب، واستجابة للتغيرات والتحولات المجتمعية من جانب أخر.[1]

وتشير معظم الكتابات إلى أن ثمة اتجاهين نظريين ينطلق منهما معظم علماء الاجتماع الغربيين في دراسة المدينة هما:

الاتجاه الايكولوجي: والذي يسلم بأن جوهر المدينة يتمثل في تركز عدد كبير من السكان في منطقة محددة. ويهتم هذا الاتجاه بدراسة تأثير حجم المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي. وتتمثل القضية الأساسية التي ينطلق منها هذا الاتجاه في أن عدد سكان المنطقة يلعب دورا أساسيا في تحديد طابع التنظيم الاجتماعي السائد فيها. ومن بين أساليب العناصر الأساسية التي يستند إليها التنظيم الاجتماعي هي أساليب توزيع القوة وتنفيذ القرارات وأساليب الاتصال...الخ.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الاتجاه التنظيمي: والذي ينطلق من دراسة الأنماط السلوكية الصادرة عن السكان الحضريين. ويسعى هذا الاتجاه إلى تحقيق هدف أساسي هو دراسة العمليات التي من خلالها تنمو المدن أو تنكمش.

وثمة اتجاه أخر يسعى إلى تفسير التنظيمات الايكولوجية والحضرية في ضوء القيم الاجتماعية الثقافية وهو الاتجاه القيمي، حيث يستند إلى التوجهات القيمية كمتغير أساسي. وتندرج أعمال ماكس فيبر تحت هذا الاتجاه. حيث اعتبر القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات مستقلة، واتخذ من البناء الاجتماعي متغيرا تابعا. فضلا عن اهتمامه بدور القيم الدينية في تطور المشروعات الاقتصادية.[2]

خلاصة:

ومن ثم يتضح من تحليل أفكار المدرسة الكلاسيكية، أنها نتاجات للظروف التي أحاطت بالزمن والمكان الذي عاشوا فيه، لذلك فإنه مع التغيرات الإجتماعية الواسعة النطاق، ومع تزايد نمو المدينة وإرتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية، وما ترتب عنها من التوترات والمشاكل الإجتماعية العديدة والمتنوعة، نجد أن ما يمز أفكارهم هو الطابع التشاؤمي الذي سيطر على التفكير هؤلاء الرواد، بالنظر للمدينة على أنها تهديد للقيم الإنسانية التي إمتدت لفترات زمنية طويلة.

[1] سعيد ناصف، المرجع السابق، ص ص.58.59.

[2] سعيد ناصف، المرجع السابق، ص ص.67.68.

الخاتمة:

لقد أدى تعدد وتبلور الإسهامات النظرية للعديد من الباحثين إلى تحقيق فهم أفضل للفروق الريفية الحضرية، في ضوء المقابلة بين نموذج أو تصور معين للمجتمع الحضري، ونموذج أو تصور مقابل له للمجتمع الريفي. باستخدام عدة محكات في وقت واحد، يتم في ضوئها تشخيص سمات كل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.

وبالنظر إلى التحولات التي أصبحت تعيشها المدينة المعاصرة، فإن الكثير من المنظرين والباحثين أصبحوا يركزون أكثر على المجتمع الحضري بشقيه العصري والتقليدي. بحيث تنقسم كل مدينة إلى مناطق وأن لكل منطقة منها مميزات خاصة.

وفي هذا الإطار تقدم النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية التي جاءت للتأكيد على دور الثقافة في تحديد السلوك البشري. تصورا في كيفية دراسة وتطوير المجتمع الحضري الذي يخضع لتأثيرات النمو والهجرة الريفية وتزايد الحاجيات الاجتماعية بكل مستوياتها. من خلال دراستهم للمجتمع المحلي أولا كوحدة مكانية وكوحدة للتنظيم الاجتماعي (من خلال معالجة الجوانب غير المكانية لحياة المجتمع كالثقافة والقيم والأشكال النظامية للسلوك والفعل والعلاقات الاجتماعية). وثانيا من خلال اهتمامهم بالظواهر الاجتماعية وشبه الاجتماعية على حد سواء. وثالثا من خلال الانتقال إلى فكرة نوعية جديدة، تعتبر من خلالها المشاكل الاجتماعية ناجمة أيضا عن طبيعة الجماعة وبناءها وفاعلها مع الوسط الاجتماعي.

لتأتي النظرية النفسية الاجتماعية، للتأكيد عن التصور النفسي الاجتماعي في تحليل ظروف الحياة في المدينة الحديثة، وإلى اعتبار ثقافة المدينة على أنها ظاهرة متكاملة وذلك عند مقابلتها بغيرها من الوحدات الاجتماعية. وكذا تأكيدهم على الذهنية الحضرية رغم اختلاف كل منهما في تفسير هذه الذهنية.

وجاءت النظرية الماركسية المحدثة للتأكيد على ان نهج الاقتصاد السياسي أصبح فئة جامعة لمجموعة متنوعة من الأعمال التي أكدت على أن فكرة الاجتماعية استندت أساسا إلى ترتيبات الصراع بين فئات مختلفة من الفاعلين الاجتماعيين وعلى مستويات مختلفة من أجل الوصول إلى السلطة، من قبل بعض الذين اعتبروا عملهم يدخل ضمن افتراضات الاقتصاد السياسي الماركسي.

قائمة المراجع:

1 . قائمة المراجع باللغة العربية:

1) احمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995).

2) أحمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1979).

3) إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، **2004**).

4) أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصباغ، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005).

5) جان ميشال برتيلو، بناء علم الاجتماع، تعريب جورجيت الحداد، ط1،(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1999).

6) جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ترجمة محمد الجوهري، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989).

7) حسن الخولي، الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث، (القاهرة: دار المعارف، 1982).

8) حسين عبد الحميد احمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، **2003**).

9) حميد خروف وآخرون، الإشكالية النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجا، (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1999).

10) سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات، ط**1**، (مصر: دار الكتب والوثائق القومية، **2006**).

11) سناء الخولي، الأسرة والمجتمع، (لبنان: دار النهضة العربية، **1984**).

12) السيد حنفي عوض، علم الاجتماع الحضري، (شركة الأمل للطباعة والنشر، 1986).

13) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996).

14) عامر مصباح، علم الاجتماع ، الرواد والنظريات، ط1، (الجزائر: دار الأمة، 2005).

15) عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار الكتب العلمية، **2014**).

16) عبد الله إبراهيم، الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع، ط2، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010).
17) عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، ط7، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981).
18) عبد الهادي محمد والي، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2003).
19) علي عبد الرازق جلبي، أسس علم الاجتماع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.سنة).
20) علي غربي، علم الاجتماع والثنائيات النظرية، التقليدية والمحدثة، (قسنطينة: جامعة منتوري، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2007).
21) غريب محمد سيد احمد، علم الاجتماع الحضري، (الازاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2006).
22) فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري، ط1، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014).
23) فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، (الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1984).
24) فراس عباس البياتي، علم الاجتماع دراسة تحليلية للنشأة والتطور، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011).
25) محمد احمد بيومي، تاريخ التفكير الاجتماعي، (الإسكندرية: 1998).
26) محمد الجوهري وآخرون، تاريخ التفكير الاجتماعي، الرواد، ط1، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011).
27) محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: دار الكتب، 2007).
28) محمد سعيد عبد المجيد ووجدي شفيق عبد اللطيف، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: دار الكتب، 2005).
29) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، (مصر العربية للنشر والتوزيع، 2010).
30) مراد زعيمي، علم الاجتماع رؤية نقدية، (قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال جامعة منتوري، 2004).
31) نبيل السمالوطي، البناء النظري لعلم الاجتماع، ج1، مدخل لدراسة المفاهيم والقضايا الأساسية، ط5، (القاهرة: دار الكتب، 2007).
32) وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، (مصر: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2005).
33) ياس خضير البياتي، النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، ط1، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002).

2. المراجع باللغة الأجنبية:

1) Alan Harding, talja blokland, **Urban Theory,** A critical introduction to power, cities and urbanism in the 21st century, (London: sage, 2014).
2) Bardo, J,W and Hartman, J.J. **Urbaban Sociology**, (Peacock Publishers, Tennessee, 1982).
3) Catherine Colliot, **la sociologie de Max Weber**, (Paris: La découverte, 2006).
4) Lojkine, J, **Le marxisme, l'état et la question urbaine**, PUF, Paris, 1977.
5) Majallat ET-Tarikh du centre national des études historiques, **actes du colloque international sur Ibn Khaldoun**, Alger 21-26 juin 1978, SNED, 1982.
6) Manuel Castells, **the Urban Question**, Translated by Alan Sheridan, first published, (London: Edward Arnold (Publishers), 1977).
7) Peter Saunders, **Social Theory and the Urban Question,** 2 Ed, (London: Taylor & Francis e-Library, 2005).
8) Raulin, A, **Anthropologie urbaine**, (Paris: Armand colin, 2002).
9) Simon Parker, **Urban theory and the urban experience**, encountering the city, (New York: Routledge, 2004).
10) William G. Flanagan, **Urban Sociology, Images and Structure,** 5Ed, (Usa:Rowman & littlefield publishers, Inc, 2010).
11) Yves grafimeyer et isac joseph, **l'école de Chicago**, 1er édition, (cru : les éditions du champ urbain, 1990).